الفصل السابع

التفاعلات الرأسية والافقية بين جماعات الصفوة
فى السياق التاريخى
(اشكال التحالف والصراع)

مقدمة :

يستهدف هذا الفصل الكشف عن بعض صور التفاعلات التاريخية بين جماعات الصفوة.ولقد تشكلت هذه العلاقات فى شكل رأسى بين الصفوة المحلية وبين السلطة المركزية او ممثلى هذه السلطة فى الاقاليم ، ثم علاقات أفقية بين جماعات الصفوة ذاتها أو بين الصفوة والجماهير . والحقق أن هذين المستويين من العلاقات يتداخلان الى درجة أنه لا يمكن الفصل بينهما الا بغرض التحليل . فمن المتوقع ان تخلق العلاقات الرأسية بين الصفوة المحلية والصفوة القومية نمطا خاصا من العلاقات الافقية ، أو أن تدخل السلطة المركزية فى تلقائية العلاقات التفاعلية الافقية بين جماعات الصفوة . هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان نمط العلاقات بين جماعات الصفوة على المستوى المحلى قد يؤثر بشكل أو بآخر على نمط العلاقة الرأسية بين هذه الجماعات وبين السلطة المركزية .

والافتراض الأساسى المطروح هنا هو انه كلما تحلل النظام المركزى الذى فرضته علاقات الانتاج الخراجى ، وكلما تطورت الرأسمالية كلما سنحت الفرصة للصفوة الريفية من كبار الملاك للتغلغل الرأسى والتأثير بشكل مباشر على صناعة القرار السياسى على المستوى القومى . ومن المتوقع أن يحدث

العكس اذا ظهرت اى تغيرات لكسر النمط الرأسمالى المسيطر وادخال اشكال أخرى من العلاقات الانتاجية عليه • غير أن التحليل هنا لن ينصب على الكشف عن هذه العلاقات الرأسية سواء كانت علاقة هابطة أم صاعدة ، ولكنه سيتعداها الى الكشف عن انماط من التفاعل والعلاقات الافقية التى تتأثر بشكل أو بآخر بهذه العلاقات الرأسية أو تؤثر فيها • فمن المتوقع أن تدخل جماعات الصفوة المحلية فى أشكال من التخلف والصراع من وراء ظهر السلطة المركزية أو بايعاز منها ، وهى أمور لابد أن تتضح فى التحليل الذى يود هذا الفصل أن يقدمه • وقبل أن ننتقل الى مثل هذا التحليل لابد من الاشارة الى أن السياق التاريخى لهذا الفصل سوف يسير على غرار الفصل السابق ، وبهذا فان التحليل سوف يتجه نحو الكشف عن طابع هذه العلاقات فى مطلع تاريخ مصر الحديثة ، ثم فى فترة التحول الرأسمالى ، ثم فترة السيطرة الرأسمالية ، وأخيرا فى الفترة التى اعقبت عام ١٩٥٢ • وبهذا فان الفصل سوف يتكون من أربعة عناصر هى :

أولا : التفاعلات الرأسية والافقية فى مطلع التاريخ الحديث •

ثانيا : التحول الرأسمالى وبداية صعود الصفوة الريفية •

ثالثا : سيطرة الرأسمالية وتحكم صفوة كبار الملاك •

رابعا : تغيرات ١٩٥٢ وبداية صعود الصفوة الجديدة •

أولا : التفاعلات الرأسية والافقية فى مطلع التاريخ الحديث

لاحظنا فى الفصل السابق أن التكون الاجتماعى الذى ساد فى مطلع تاريخ مصر الحديث كان يقوم على علاقات خراجية وأخرى اقطاعية ، وأن النمط الخراجى قد تحول الى نمط شبه مسيطر بعد أن ساهمت الاجراءات التى اتخذها قواد الحملة الفرنسية ومن بعدهم محمد على فى تقويض السلطات الوسطى التى كانت تربط الريف بالحكومة المركزية (كما تمثل ذلك فى الغاء

نظام الالتزام واعادة التنظيم الادارى للبلاد) (١) • ومن شأن هذه التغيرات أن تحدد نمط العلاقة الرأسية بين الصفوة فى الريف (والتى تكونت فى هذه الفترة من مشايخ القرى وحكام الاخطاط وتوابعهم) وبين الحكومة المركزية • والمحقق أن هذه العلاقة قد تشكلت فى ضوء رقابة وقهر قويين من جانب الحكومة المركزية ، حيث كان محمد على يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة من شئون الاقاليم • ومن الطبيعى فى هذه الظروف أن تخلق هذه العلاقة أنماطا من التفاعلات الافقية بين جماعات الصفوة انفسهم ، وهى تفاعلات قد تدور فى الكثير من الأحيان بعيدا عن أعين السلطة المركزية •

كان محمد على يحدد الوظائف بدقة لحكام الاقاليم والقرى ، وكان يتابع بنفسه ــ أو من خلال معاونيه ــ تنفيذ هذه الوظائف • وكان يقابل الاهمال بنوع من الشدة والقسوة تكشف عن قوة العلاقة الرأسية الهابطة • كما كان يعمل فى الكثير من الأحيان كحلقة وصل بين الفلاحين والصفوة فى الريف والاقاليم ، وذلك نظرا لغياب السلطات الوسطى التى يمكن أن تنقل رغبات الفلاحين اليه والعكس • ويمكن أن نوجز فيما يلى بعض مظاهر الرقابة العليا هذه ، والتى تشير بجلاء الى قوة الجانب الحكومى المركزى فى العلاقة الرأسية بين الصفوة الريفية والحكومية المركزية (٢) •

---

(١) لا شك أن الفترة السابقة لذلك والتى سيطر فيها النمط الاقطاعى قد تميزت بقوة الحكام الاقليميين من المماليك والاتراك ، وبتأثير ضخم لهم على تشكيل السلطة المركزية • ومن المتوقع فى هذه الظروف أن تحدث بين هؤلاء الحكام الاقوياء مظاهر كبيرة من الصراع فى ولقد تجلى ذلك فيما قبل مجىء الحملة الفرنسية فى الصراع بين على بك الكبير ومحمد بك أبو الدهب ، ومراد بك وابراهيم بك ، ومن قبلهم المماليك البحرية والمماليك البرجية • وفى هذه الحالة أصبح الحكام الاقليميون هم حكام مصر الحقيقيين ، ولم يكن للوالى من سلطة تذكر أمام قوتهم المتعاظمة •

(٢) لم يحاول محمد على أن يسير على غرار الفرنسيين فى نشر المجالس التى يمكن أن تمثل الشعب (أنشأ الفرنسيون فى البداية ديوانا من =

(٦) تحديد الوظائف ومتابعتها : وقد كان محمد على نفسه هو الذى يحدد الوظائف ، حيث أصدر مجموعة من القوانين التى تنظم الوظائف المحلية فى القرى ، وكذلك الوظائف الاقليمية • ولقد عرضت فى الفصل السابق لاختصاصات العمد والمشايخ كما حددتها اللائحة التى أصدرها محمد على عام ١٨٣٧ • ولقد أصدر قبلها « لائحة زراعة الفلاح » أو « قانون الفلاحة » ، وهى لائحة تنطوى على تعليمات تفصيلية تتعلق بالزراعة ، والعقوبات المتعلقة بالجرائم ، والمخلفات التى تتعلق معظمها بالزراعة والفلاحين ، وأصدر محمد على فى عام ١٨٣٧ « قانون السياسة الملكية » الذى حددت بنوده أنواع العقوبات التى توقع على الموظفين الذين يختلسون أموال الدولة أو يحدثون أضرارا بها أو يأخذون الرشوة أو يحرمون الآخرين من ممتلكاتهم أو يهملون فى أعمالهم • ثم ثم أصدر فى ١٨٤٢ « لائحة الجسور » التى تتناول المخالفات المتعلقة بصيانة الجسور والسدود ، وأصدر فى نفس العام « قانون شوال » الذى تناول الاعمال من جانب الموظفين والعقوبات المخصصة لهذه المخالفات • وأصدر فى عام ١٨٤٣ « قانون

= تسعة اعضاء ،ثم أقاموا فى سبتمبر ١٧٩٨ جمعية عامة للمشورة سميت بالديوان العام ، وتتكون من ١٨٠ عضوا من اعيان العاصمة والاقاليم والمشايخ والتجار ورؤساء الحرف ، ولقد أعيد تنظيم هذه الجمعية فيما بعد حيث انقسمت الى هيئتين هما الديوان العمومى والديوان الخصوصى) • ولم ينشىء محمد على أيا من هذه الدواوين فيما عدا مجلس المشورة الذى أنشأه فى ١٨٢٩ والذى ضم ١٥٦ من كبار الموظفين والعلماء وأعيان البلاد • وحل محمد على هذا المجلس عام ١٨٣٧ وأقام بدلا منه لجنة المشورة • « ولا يمكن اعتبار أى من اللجنة او المجلس نواة لنظام نيابى » • انظر : على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ص. ١١ ـ ١٢ ، ص ٢٦ •

السياستنامة ، الـذى يشـتمل على المخالفـات التى يرتكبهـا الملتزمون وعقوبات بعض انواع الجنح الادارية (٣) ٠

ولكن الطريف فى الأمر أن محمد على كان يتدخل بنفسه لمتابعة الوظائف ٠ ولقد تبدى ذلك بجلاء فى الخطابات الموجهة الى حكام الاقاليم أو تلك التى يوجهها حكام الاقاليم اليه (والتى تمكنت من الاطلاع على بعض منها) ٠ فقد أرسل محمد على الى بهجت افندى المأمور على حسابات نصف الغربية بخصوص متابعة مشايخ القرى فى جمع الضرائب وفى خصم الفائض الخاص بهم من البقايا التى عليهم ، وأمره فى الخطاب أن يتجول فى القرى مع المخبر وينبهوا المشايخ الى ذلك ، ويمنعوهم من تفريق حصصهم على المقتدرين بحيث يأخذوها بعد ذلك (٤) ٠ وهناك خطابات عديدة تتصل بتنظيم عملية الزراعة ، والالحاح فى تعبئة الانفـار (الشتالة والمقاوية) لمحصول الأرز ، وضرورة تعهد مشايخ القرى بحراسة المحصول ، وأن يأخذوا رهائن من الفلاحين الذين لا يثقون بهم ، وطريقة زراعة القطن ، وكلها تشير الى أسلوب محمد على المركزى فى متابعة تنفيذ الوظائف المحلية والأعمال المحلية بنفسه والاشراف عليها ٠

(ب) التشديد فى العقاب : حيث كان محمد على يشـتد فى مخاطبـة موظفيه بشأن أى تقصير ، ويتوعدهم بالعتاب الشديد ٠ وتكشف مراسلاته عن ذلك بجلاء ٠ ففى خطاب موجه الى ابراهيم أغا مأمور

---

(٣) جبرائيل بير ، **دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمـة** عبد الخالق لاشين وعبد الحميد فهمى الجمال ، مكتبة الحرية الحديثة ، ١٩٧٦ ، ص ص ٢٤١ ـ ٢٤٤ ٠

(٤) هذا الخطاب وغيره موجود فى المحفظة رقم (٤٢) فى مجموعة « **محافظ أبحاث** » ، دار الوثائق القومية ، القلعة ، القاهرة ٠

ويبدو « أن تفريق الحصص على المقتدرين وجمعها بعد ذلك كان احد الوسائل التى يتبعها مشايخ القرى فى التهرب من عملية جمع الضرائب ٠

الغيا بشأن تنفيذ قرار خاص بالزراعة كتب محمد على يقول « .. ففيما بعد اذا احسست منك بانك تعمل عملا مجهولا وغلطا وتظهر مصلحة بلا شرح وبيان وبدون تفريق بين حق وباطل فاعلم حق العلم اننى أنكل بك وبالنظام والحكام والشيوخ »(٥).

وفى أمر عال صادر الى السلحدار أغا بشأن تقصيره فى اعطائه بيانات صحيحة عن المواشى التى يشتريها يقول « .. مضى على مبارحتكم مجلس شبرا أربعة شهور فعدم انجازكم لهذه المهمة فى ظرف هذه المدة لا شك أنه نتيجة اهمالكم وتعاستكم » (٦). وجاء فى حاشية للخطاب « لم يغرب عن البال الكذب الذى ارتكبته فى العام السابق بخصوص الاثوار . الم يكن قولك الآن ـ بانك اشتريت مائة حيوان ـ كذب مثل كذبك القديم » . وفى خطاب آخر لنفس الشخص كتب يقول : « يأيها السلحدار أغا تراءى لى أنك لم توجد قط فى مجلس شبرا ولم تحضره قطعا .. فاذا أنت ترضى بقلة الحياء بين الناس فى سبيل راحتك فأنا لا أرضى ويكون فى علمك أننى سأوذيك ايذاء شديدا » (٧). وفى أمر عال الى رستم افندى مأمور نصف المنوفية كتب يقول « كنت طلبت قبلا من مأموريتكم بذر كتان فلم ترسلوه .. فهل ستدفعون المال الذى على مأموريتكم نقدا . اذا كان الأمر كذلك فاظهروا النقد واشرعوا فى دفعه أولا بأول .. والاستاكسر عظامك وساعدم الاشخاص الذين معك .. (وانكم) لا تقدرون على تخليص أنفسكم من بطشى » (٨) . ويتضح من هذا الاسلوب فى المخاطبة ذلك الجفاف الذى كان يتعامل به محمد على مع الصفوة المحلية

---

(٥) المحفظة السابقة ، خطاب بتاريخ ١٦ رجب ١٢٤٢ (١٨٢٦) .

(٦) المحفظة السابقة بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٧) المحفظة السابقة بتاريخ ١٢ ذى الحجة ١٢٤٦ (١٨٣٠) .

(٨) المحفظة السابقة بتاريخ ٣ ربيع أول ١٨٤٦ (١٨٣٠) .

مباشرة • كما يتضح أيضا أن محمد على كان يتعامل مع حكام الاقاليم بنفس طريقة تعامله مع شيوخ القرى والنظار وحكام الاخطاط فى المجتمعات الريفية ، وان كانت درجات الثقة فى هذين النوعين من الموظفين تختلف ولا شك • فهو يطلب دائما من حكام الاقاليم مزيدا من الرقابة على سلوك المشايخ •

(ج) العمل كحلقة وصل بين الجماهير والصفوة المحلية : فكثيرا ما كان محمد على يتلقى الشكاوى بنفسه ثم يأمر حكام الاقاليم بالتحقيق فيها • بل انه كان يهتم بأبسط هذه الشكاوى ، الامر الذى يكشف عن المركزية المفرطة التى كان يعمل من خلالها • من ذلك ـ مثلا ـ انه أصدر أمرا عاليا الى حاكم البحيرة بألا يحصل ضرائب على نصف فدان وثلث فدان تستخدم فى ضرب الطوب ولا تزرع وذلك بناء على شكوى من صاحبة الأرض • كما وجه خطابا الى أيوب أغا ناظر قسم منوف بشأن القبض على شيخ البلد الذى يطالب احدى السيدات بدفع ٩٠ قرشا وهى أم لست أيتام وارسال هذا الشيخ للباشا اذا كان ذلك صحيحا (٩) •

وكان محمد على حريصا على أن يتلقى تقارير مستديمة من مستخدميه عن أحوال الاقاليم وتنفيذ الاعمال بها • وعلى سبيل المثال ، فقد وجه محمد على فى ٨ جمادى الاولى عام ١٢٥١(١٨٣٥) أمرا عاليا الى كافة المديرين « بأن يزور كل منهم الاقسام التى تحت ادارته فى كل شهر مرة ويشرف على أعمال نظار تلك الاقسام ويحاسبهم عليها بدلا من حضورهم الى المديرية وتقديمهم تقريرا عن أعمالهم » (١٠) • وفى بعض الاحيان كان يطلب من المديرين أن يستشيروا النظار قبل أن يقدموا على عمل من الأعمال • ويكشف

---

(٩) انظر هذين الخطابين وغيرهما فى المحفظة السابقة من محافظ الابحاث •
(١٠) **محافظ ابحاث** ، محفظة رقم ١١٧ ، دار الوثائق ، القلعة •

عن هذا خطاب موجه الى محرم أغا مدير نصف ثانى الوجه القبلى يأمره فيه محمد على بألا « يقدم على اجراء عمل ما من الاعمال الهامة تتعلق بمديريته الا بعد عقده مجلسا مع نظار أقسامه ومداولته معهم فى هذا الأمر واستشارته اياهم لما فى ذلك من فايدة (فائدة) وتسهيل لتمشية أعمال مديريته » (١١) ٠

وتشير كل هذه البيانات الى أن محمد على كان يوجه التفاعل من أعلى بشكل دقيق ، الأمر الذى جعل العلاقة الرأسية الهابطة بين الصفوة المركزية والصفوات المحلية تتفوق على نظيرتها الصاعدة ٠ ومن الطبيعى أن تتأثر التفاعلات الافقية بين جماعات الصفوة بعدم التوازن هذا فى العلاقة الرأسية ٠ وربما يكون أهم مظاهر هذه التفاعلات وجود أشكال من التواطؤ والتحالف على المستوى المحلى تعمل الصفوة المحلية على اخفائها عن أعين الصفوة المركزية ٠ وتشير البيانات التاريخية المتاحة فى هذا الصدد الى أن العمد والمشايخ كانوا يتواطئون مع بعض الافراد (من ذوى التأثير أو من اقاربهم) فلا يقدمونهم الى التجنيد والسخرة كما كان العمد والمشايخ يتواطئون مع موظفى الحكومة فى السيطرة على أراضى الفلاحين ٠ ففى الخطابات المتبادلة بين محمد على وبين ابراهيم أغا مأمور قنا بشأن التحقيقات التى أجراها هذا الاخير فى قريتين على سبيل العينة أبلغ ابراهيم أغا محمد على أن المشايخ قد غدروا بالفلاحين وأخذوا مبالغ بدعوى أنها مطالب أميرية (١٢) ٠ ولا يمكن أن يحدث هذا الا بالتواطؤ مع الموظفين العاملين فى جمع الضرائب ، أعنى الصيارفة ، كما كان مشايخ القرى يستخدمون الفلاحين فى السخرة دون علم الحكومة المركزية (١٣) ، ودون أن يبلغ الموظفون ، الذين يتخذ منهم محمد على حلقة وصل ورقابة على مشايخ القرى وغيرهم من صغار الموظفين ، المستويات

---

(١١) بتاريخ ١٦ جمادى الاولى عام ١٢٥١ (١٨٣٥) ومحفوظ بالمحفظة السابقة (١١٧) ٠

(١٢) محفوظ بالمحفظة رقم ٤٣ من محافظ الابحاث ٠

(١٣) انظر : على بركات ، مرجع سابق ، ص ٣٣٨ ٠

العليا من الادارة بما يحدث • ومن الطبيعى أن تؤدى هذه الظروف الى شكل من أشكال الصراع ـ الكامن فى معظم الأحيان ـ بين الفلاحين وبين صفوة المشايخ واتباعهم • ومن الطبيعى أن يتجه هؤلاء الفلاحون الى الحاكم مباشرة ، خاصة مع عدم وجود سلطات ذات نفوذ قوى • وهذا هو السبب فى تعدد الشكاوى التى كانت تصل الى الحاكم •

ويبدو أن محمد على لم يكن يجهل كلية ما يحدث فى القرى من تفاعلات فخطاباته السابق الاشارة اليها تشير الى أنه كان على علم ببعض ما يحدث• وربما يكون هذا هو السبب الذى دفعه الى اصدار قوانين أو أوامر عالية لمحاولة منع هذه الاشياء • فقد نصت بعض القوانين واللوائح التى أصدرها صراحة على عدم شرعية بعض الاجراءات التى يتبعها مشايخ القرى كمطالبة الفلاحين بأموال أكثر من المقررة عليهم • وعلى سبيل المثال فقد نصت لائحة نظام الحكومة الصادرة ٢٣ صفر ١٢٥٣ (١٨٣٧) على أنه « لا ينبغى لمشايخ القرى أن يتعرضوا للفلاح بشىء غير المطالب الاميرية ، أى أن واجبهم مقصور على جباية الاموال المطلوبة منهم » (١٤) • كما نص قانون نامة السلطانى الصادر فى ٢٦ شعبان ١٢٥٥ (١٨٣٩) على أنه « اذا كان المأمور بتحصيل المال يطلب مقدارا معينا مما هو مضروب على بلد من البلاد ولم يوزع المشايخ ذلك المقدار على كل شخص بمناسبة ما هو مطلوب منه بل تركها أقاربهم بدون توزيع شىء عليهم من ذلك أو وزعوا عليهم شيئا قليلا لا يناسب المطلوب ووزعوا على سائر الافنفار شيئا زائدا فيلزم بمقتضىء هذا النظام أن يؤدب مثل هؤلاء المشايخ أصحاب الاغراض » (١٥) ، كما نصت قوانين محمد على والتى جمعت عام ١٨٤٥ باسم « قانون المنتخب » على جلد الشيخ الذى يهرب فردا من الخدمة العسكرية ٥٠٠ جلدة بالكرباج •

وطالما أن الصفوة القاطنة فى القرى من المشايخ وغيرهم من الموظفين ،

---

(١٤) محافظ أبحاث ، المحفظة ١٣٧ ، دار الوثائق ، القلعة •

(١٥) على بركات ، مرجع سابق ، ص ٣٠٤ •

والصفوة القاطنة فى المدينة من حكام الاقاليم ، تخضعان كلاهما لنفس العلاقة الرأسية القهرية ، فمن المتوقع أن يحاول الاقوى استغلال الاقل قوة والسيطرة عليه والاستفادة منه • فاذا كان مشايخ القرى والنظار والصرافون قد أخضعوا الفلاحين لكثير من مظاهر الظلم ، فان حكام الاقاليم قد أخضعوا هؤلاء للظلم على نفس المنوال • وظهر بين المستويات المختلفة من الصفوة قدر كبير من التنافس والصراع على اثر ذلك • على أن هذا الصراع لم يكن حاسما ، فكل هؤلاء تجمعهم مصلحة واحدة رغم اختلاف مواقع التأثير ، كما أنهما طرفان غير متعادلين • ونبعت مظاهر الصراع فى الصراع حول الأرض وحول تحصيل الفوائض الضريبية • ففى شكوى تقدم بها اثنان من مشايخ القرى باقليم المنصورة ضد مدير الدقهلية عام ١٨٤٣ ذكرا انه طالبهما بدفع مبلغ ١٥٠٠٠ قرش زيادة على الأموال المطلوبة الحكومة من قريتيهما وتوعدهما بالضرب اذا لم يفيا بالطلب ، وكان الشيخان قد قدما العريضة الى عباس باشا مفتش الاقاليم البحرية فى مقابلة معه بالقاهرة • وما كان من المدير الا أن أوعز الى أحد اتباعه بضرب عنقهما • وعندما قدم عباس باشا الى المنصورة فى جولة تفتيش قدم اليه والد هذين الشيخين شكوى فى المدير الذى انكر التهمة الموجهة اليه • وما كان من عباس باشا الا أن عاقب الشخص الذى قتل الشيخين بالاعدام دون أن يعاقب المدير (١٦) • وتكشف هذه الحادثة عن وجود صراع بين الصفوة القاطنة فى الريف وتلك القاطنة فى المدينة من المستويات الادارية العليا • وموضوع الصراع هنا هو فائض الضرائب الذى يرغب مدير الاقليم أن يقتسمه مع المشايخ (لا شك انه كان يعلم أنهم يحصلون أموالا أكثر من الأموال المقررة على الفلاحين)• وواضح أن الصراع يحل دائما فى صالح الطرف الاقوى • وتكشف الحادثة أيضا عن أن العلاقة بين المستويات العليا من الصفوة أقوى وأمتن من تلك القائمة بين أى منهما والصفوة المحلية • على ان الصراع بين هذه الفئات

---

(١٦) حلمى محروس اسماعيل ، دراسات فى الحالة ... ، **مرجع سابق** ، ص ص ٧٩ ـ ٨٠ •

من الصفوة قد دار حول الأرض أيضا • ففى شكوى مقدمة من مشايخ ناحيتى طهنا وجبل الطير بالمنيا اشتكى المشايخ سامى باشا ـ الذى كان معاونا لمحمد على ـ بأنه أخذ أبعاديته التى منحت له بأمر عال عام ١٨٣٦ من أراضى المعمور بالناحيتين (أراضى المعمور هى الأراضى المزروعة والمدرجة بسجلات المساحة) • وبالتحقيق فى هذه الشكوى تبين أن محمد على كان قد أصدر أمرا بالتنبيه على سامى باشا بزراعة ١٠٠ فدان قصب من أراضى أبعاديته ، ولكن سامى باشا استخدم هذا الأمر فى الاستيلاء على ١٠٠ فدان من أراضى المعمور وظل يزرعها حتى عام ١٨٥١ (تاريخ تقديم الشكوى)، بينما كان الاهالى يدفعون الضرائب المقررة عليها (١٧) • ويتضح من هذه الحادثة أن المستويات العليا من الصفوة المحلية كانت تستخدم نفوذها فى الاستيلاء على الأرض • وقد أدى بهم ذلك الى تصادم مع مشايخ القرى الذين لا شك فى أنهم كانوا يرغبون فى الاستيلاء على الأرض أيضا •

هذه بعض مظاهر التفاعلات الافقية بين جماعات الصفوة ومدى تأثرها أو تأثيرها بالتفاعلات الرأسية بين هذه الصفوات وبين السلطة المركزية • وربما تكون أهم الحقائق التى تأكدت من عرض البيانات عن فترة بداية تاريخ مصر الحديثة هى أن عدم التكافؤ فى العلاقة الرأسية قد يولد انماطا خاصة من التفاعلات ، وأن مستويات التفاعل الرأسية والافقية تتداخل الى الحد الذى قد يبدو الفصل بينها وكأنه عملية تعسفية • والسؤال الآن : هل يمكن لهذه الاشكال من التفاعلات أن تتغير اذا تغير التكوين الاجتماعى الذى تظهر داخله ؟ لنتتبع مظاهر هذه التفاعلات فى فترة التحول الرأسمالى اللاحقة اذن •

---

(١٧) على بركات ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥ •

ثانيا : التحول الرأسمالى وبداية صعود الصفوة الريفية

لاحظنا فى الفصل السابق أن أواخر عهد محمد على قد شهدت بذور التحول الرأسمالى ، تلك العملية التى استمرت الى ما بعد الاحتلال البريطانى حيث أصبحت الرأسمالية نمطا مسيطرا • ولاحظنا أيضا أن الصفوة قد تكونت ـ فى شكلها القديم ـ من فئات من الأجانب والمصريين ممن كونوا أساسا اقتصاديا متينا فى هذه الفترة ، وكذلك جماعة العمد والمشايخ الذين بدأوا وقتئذ فى عملية التحول التدريجى الى صفوة تابعة ، وأن الصفوة قد تكونت ـ فى شكلها الجديد ـ من مجموعة صاعدة من المصريين هيأت لهم ظروف التغير حراكا اجتماعيا محدودا • ولقد صاحب التغيرات التى حدثت فى هذه الفترة نمو فى درجتى القوة والنفوذ اللتين تتمتع بهما الصفوة المحلية فى الريف من المصريين والاتراك • والنتيجة الطبيعية لمثل هذا التغير أن يصاحبه تغير تدريجى فى نمط التفاعلات الرأسية التى سادت فى الفترة السابقة • وربما يكون من أهم التغيرات التى حدثت فى هذا الصدد بداية صعود بعض عناصر الصفوة المحلية الى أعلى على سلم العلاقة الرأسية ، الأمر الذى منحهم قوة تمكنهم من التأثير ـ المحدود ـ فى القرارات التى تصدر على مستوى أعلى • ومن الطبيعى أن يؤثر ذلك على شكل التفاعلات الأفقية بين جماعات الصفوة التى شهدتها هذه الفترة من التحول الرأسمالى •

ومع ذلك فلا يمكن الجزم بالقول بأن العلاقات الرأسية الهابطة والصاعدة كانت متكافئة فى هذه الفترة • فرغم بداية صعود الصفوة من أسفل ، الا أن هذا لم يتكافأ مع العلاقة الرأسية الهابطة ، وأعنى قوة السلطة المركزية،كما أن درجة التكافؤ كانت تختلف باختلاف مواقع جماعات الصفوة ـ خاصة الصفوة الأجنبية والصفوة المصرية الناشئة ـ ودرجة الثقل الذى تحظى به كل جماعة لدى السلطة المركزية • -

لا شك أن السبب وراء ظهور هذا التغير فى نمط العلاقة الرأسية يرجع فى المحل الأول الى تحلل العلاقة ذات الجانب الواحد على اثر تحلل العلاقات الخراجية وتمفصلها التدريجى مع العلاقات الرأسمالية المتنامية · وطالما أن هذه الفترة تتسم بعملية تحول فمن الطبيعى أن تبقى بعض سمات القهر التى رسمت العلاقة الرأسية فى الفترة السابقة ، بحيث تهيىء ظروف التغير للطبقة البرجوازية الناشئة أن تكسر هذا القهر على نحو معين ، أو على الاقل أن تعمل على الا تمسها آثاره · ويمكن أن نعرض فيما يلى لهذين الشكلين من العلاقات الرأسية الهابطة والصاعدة :

١ ــ لقد ظلت علاقة القهر والرقابة المركزية مستمرة ، وان لم تكن على نفس درجة قوتها وعنفوانها اللتين عرفت بهما فى عهد محمد على · فاذا تتبعنا القوانين التى صدرت فى هذه الفترة لاحكام الرقابة المركزية على المجتمع نجد أنه فى عام ١٨٥١ صدرت النسخة المعدلة من قانون التنظيمات العثمانى والمقرر تطبيقها فى مصر ، وتتضمن مزيجا من القوانين التى أصدرها محمد على خاصة قانونى الفلاحة والجسور · وحاول اسماعيل تطبيق القانون العثمانى الجديد ، غير انه أمر أن تجمع الفصول والمواد الخاصة بمصر فى قانون التنظيمات، وتضاف الى القانون الجديد حيث ظهر فى صيغته النهائية عام ١٨٧٥ (١٨) · ولم يكن القانون وحده هو الأداة التنظيمية ، فقد كانت تصدر مجموعة من « الأوامر الكريمة » التى تنظم وظائف الصفوة المحلية وتحدد أعمالها أو تتابع تنفيذ القوانين · وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فقد صدر الأمر الكريم الى مديرية المنوفية بتاريخ ١٢ رجب ١٢٨٠ (١٨٦٤) بخصوص تأنيب على عدم العناية بالجسور والسدود حيث جاء فيه « ... فالعملية التى جرت ما أفادت شيئا

---

(١٨) ج · بير ، ١٩٧٦ ، **مرجع سابق** ، ص ص ٢٤٥ ـ ٢٥٩ .

لعدم تقديم ما كان مقتضى اعماله ولا تمكين ومتانت (متانة) الذى صار اعماله ولا ما يلزم اجراه (اجراؤه) من التلبيش وغيره وانبنى على ذلك حصول ما حصل من المضرة والتلف من فيضان المياه التى بوقوعها وحصول المسئولية حصلت الا حالة من بعض المهندسين ومن المهندسين على المديرين اتباعا لاضراوهم فى السابق » (١٩) ٠

ولقد كانت الحكومة تتعسف ـ فى بعض الأحيان ـ فى تطبيق القوانين ، أو تشتد فى العقاب بمالا يوازى الجرم الحادث ٠ وكان سعيد بصفة خاصة يتعسف فى تطبيق القانون ٠ فالبيانات التاريخية تشير الى انه ـ على سبيل المثال ـ قد شنق أحد مشايخ القرى كان قد أرسل شخصا غير ابنه الى التجنيد ، وشنق شيخا آخر أرغم الفلاحين على العمل بدون أجر (ينص القانون فى الحالة الاولى على الجلد ٥٠٠ جلدة وفى الثانية على الجلد ٥٠ جلدة) (٢٠)٠ بل أن هذا التعسف استخدم فى عهد اسماعيل بالرغم من انه لم يوصف بالتعسف ٠ ففى عام ١٨٦٥ حكم على ستة موظفين بالسجن فى ليمان طره لمدة ستة شهور ورفت اثنين من مشايخ القرى ، والحكم على اثنين من الخولاء بالعمل فى أحد الفابريقات لمدة ثلاثة شهور وذلك لانهم وقعوا على شهادة ثم عدلوا مضمونها بعد ذلك (٢١) ٠

٢ ـ ومع ذلك فان ظروف هذه الفترة قد هيأت المناخ لعلاقة رأسية صاعدة تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على قرارات السلطة المركزية ٠

---

(١٩) صورة الامر الكريم رقم ٩ محفوظ بالمحفظة رقم ١٠٢ (رى) **بمحافظ الابحاث** ، دار الوثائق القومية ، القلعة ، القاهرة ٠

(٢٠) ج ٠ بير ، ١٩٧٦ ، **مرجع سابق** ، ص ٢٥٨ ٠

(٢١) **محافظ ابحاث** ، محفظة رقم ١٣٧ (قضايا) ٠ صورة الامر الكريم رقم ٧٠ الصادر الى الفامليا بتاريخ ٢٨ جمادى الاولى ١٢٨٢ (١٨٦٥) ٠

فمن الطبيعى أن تحاول الطبقة البرجوازية الناشئة أن تسعى الى كسب مزيد من القوة ، وقد هيأ النظام لها ما تريد من خلال قنوات عديدة • غير أن درجة التأثير التى سمح لها بها لم تكن كبيرة ، ولم تتعد القوة الاقتصادية لهذه الطبقة • ومن غير المتوقع أن تمارس الطبقة كلها مثل هذا التأثير ، ولكن طليعة هذه الطبقة ، الصفوة فى المصطلح العلمى ـ هى التى مارست هذا التأثير نيابة عن طبقتها ونعرض فيما يلى ـ وباختصار ـ القنوات التى حصلت هذه الصفوة على سلم الحراك الاجتماعى والتأثير السياسى :

(أ) أنشأ اسماعيل فى عام ١٨٦٦ مجلس شورى النواب ، وكان يضم آنذاك ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاثة أعوام عن طريق عمد ومشايخ البلاد وأعيانها ، الأمر الذى مكن كبار ملاك الأرض من المصريين (اشترط فى النائب أن يكون مصريا من الموصوفين بالرشد والكمال) من السيطرة عليه (٢٢) • ولم يكن أعضاء هذا المجلس من كبار الملاك القاطنين فى المدن فحسب ، فقد كشف تتبع بعض العائلات والأسر فى موسوعة على مبارك عن نجاح بعض ذوى الجاه من أهل الريف فى الوصول الى عضوية هذا المجلس • فقد وصل الى عضويته ـ على سبيل المثال ـ محمد عطية عمدة قرية أم دومة (جرجا) ، وضيف الله بن حسن

---

(٢٢) انظر على الدين هلال ص ٢٧ وما بعدها • ويميل هلال الى اعتبار ظهور مجلس شورى النواب بمثابة رغبة من اسماعيل « فى تحقيق المزيد من السيطرة على كبار الأعيان الذى تكون منهم المجلس وكسب تاييدهم السياسى ودعمهم المالى له » انظر ص ٢٦ • غير أن مثل هذا القول لا يجب أن يجعلنا نغفل تأثير قوة الطبقة الصاعدة وسعيها نحو اكتساب مزيد من القوة والسلطة •

من شندويل (سوهاج) (٢٣) • ومن عدد الاعضاء البالغ ٧٥ عضوا بلغ عدد العمد ٥٨ عضوا وذلك فى الهيئة النيابية الاولى ، أما فى الهيئة النيابية الثانية التى بدأت ١٨٧٠ فقد بلغ عدد العمد والمشايخ ٦٣ عضوا ، وبلغ عددهم فى الهيئة النيابية الثالثة التى بدأت عام ١٨٧٦ حوالى ٦٠ عضوا من عدد الاعضاء البالغ ٧٤ عضوا • وكان العمد يمثلون فى بعض الأحيان مديريات بأكملها كمديرية الفيوم ومديرية البحيرة وغيرهما (٢٤) • ومما يؤكد سعى الأعيان الى اكتساب قوة تمكنهم من التأثير فى قرارات هذا المجلس اصرار هؤلاء على تنفيذ اللائحة الخاصة بهذا المجلس بعد أن تم حله بنهاية عصر اسماعيل • فقد جاء فى المذكرة التى رفعها شريف باشا فى ٤ أكتوبر ١٨٨١ الى الخديوى بشأن انشاء هذا المجلس « •• ولقد طابق رأى عمد الاهالى بالنيابة عن عمومهم هذا الرأى الذى رأته هيئة النظار • ولذلك نرى انه من الواجب علينا أن نطلب من المراحم الخديوية تلبية التماس أهالى البلاد وجميع اعيان ووجوه القطر لاخذ رأيهم بخصوص احتياجات الاقاليم وعرض الخلل الحاصل فى الادارة عليهم واجراء الاصلاحات اللازمة بمساعدتهم » (٢٥) • ولقد أدت هذه المساعى الى اعادة

---

(٢٣) انظر : على مبارك ، **مرجع سابق** ، المجلد الثانى ، الجزء الثامن ، ص ٨٢ ، والمجلد الثالث ، الجزء الثانى عشر ، ص ١٣٧ •

(٢٤) عبد الرحمن الرافعى ، **عصر اسماعيل** ، الجزء الثانى ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ ، ص ص ٨٢ ـ ٨٤ ، ص ص ١٠٩ ـ ١١١ ، ص ص ١٤٩ ـ ١٥١ • وانظر أيضا على بركات ، **مرجع سابق** ، ص ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠ •

(٢٥) احمد شفيق باشا ، **مذكراتى فى نصف قرن** ، الجزء الاول ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٤ • ، ص ١٢٩ •

افتتاح المجلس فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ برئاسة محمد سلطان باشا نائب المنيا ٠

(ب) انشئت بعض المجالس فى القرى نفسها وفى مستويات أعلى من التنظيم الادارى ٠ وكان هدف هذه المجالس اتخاذ القرارات بشكل جماعى ٠ ومن ذلك ما كان يسمى بمجلس مشيخة البلد ومجلس الدعاوى اللذين صدر قراربانشائهما عام ١٨٧١٠وكان الأول يتكون من رئيس من مشايخ البلد وعضوين ينتخبهم الاهالى ٠ وكانت مهمته تنحصر فى مراقبة تنفيذ الوظائف المنوطة بمشايخ البلد ٠ أما الثانى فيمثل عددا من البلاد ويوجد فى قرية تقع فى مكان متوسط منها ٠ ويتكون من أربعة أعضاء يتم تعيينهم دوريا كل ستة شهور ٠ وسلطته النظر فى الدعاوى التى تتعدى حدود المجلس الأول (٢٦) ٠

(ج) لاحظنا فى الفصل السابق كيف أن هذه الفترة قد أتاحت حراكا اجتماعيا شاملا من القرى هيأ للصفوة التغلغل فى وظائف الحكومة والجيش والتعليم وتفيد البيانات التاريخية أيضا أن هذه الصفوة قد نجحت من خلال نفس القنوات فى الوصول الى عضوية بعض المجالس الهامة كمجلس الاحكام والمجلس الخصوصى (٢٨) ٠ ويحدثنا على مبارك عن كثير من أهل القرى

---

(٢٦) حامد على دسوقى ، **النظام الادارى فى مصر فى عهد اسماعيل ١٨٦٣ ــ ١٨٧٩** رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٨٧٩ ، ص ص ٤٢ ــ ٤٦ ٠

(٢٧) انشىء المجلسان فى عهد محمد على وقد اعيد تنظيمهما فى عهد عباس وسعيد واسماعيل ٠ وكان لمجلس الاحكام فروع فى الاقاليم تعمل بمثابة محاكم تفصل فى المسائل المدنية والتجارية ٠ انظر عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ، **مرجع سابق** ، الجز الأول ، ص ص ٤٤ ــ ٤٦ ٠

الذين وصلوا الى عضوية هذين المجلسين • من ذلك على سبيل المثال : احمد بك محمد من قرية أبو مناع (بالصعيد) الذى أخذ رتبة اميرالاى سنة ١٢٧١ وكان من أعضاء مجلس الاحكام، ومحمد بك المنشاوى من اشنواى (غربية) الذى ترقى الى أن وصل الى وكيل لمديريتى الدقهلية والغربية ثم صار من أعضاء مجلس الأحكام فى مصر وحافظ باشا من البطرط (الدقهلية) الذى وصل الى رتبة روم أغلى ثم انتقل الى وظيفة رئيس مجلس الاحكام ، والسيد باشا أباظة من العائذ (شرقية) الذى وصل الى مدير القليوبية ووكيل مجلس الاستئناف وعضو مجلس الاحكام (٢٨) •

ومن المتوقع أن تحاول الصفوة المحلية ـ من خلال وزنها فى هذه التنظيمات ـ التأثير على القرارات السياسية التى تصدر بحيث تخدم هذه القرارات مصالحها الى أبعد حد ممكن • كما أنه من المتوقع أيضا أن تولد عضوية المصريين لهذه المجالس وسيطرتهم عليها قدرا من الصراع بينهم وبين الصفوة الأجنبية • فاذا استعرضنا القرارات التى أصدرها مجلس شورى النواب فسوف نجد أن معظمها يخدم مصالح كبار الملاك • فقد صدرت قرارات بالغاء نظام العهد ، وبشأن استصلاح الأراضى • وتنظيم مواعيد جباية الضرائب ، وانشاء مجالس لتنظيم الزراعة بكل مديرية ، وعدم تقسيم أراضى ذوى العائلات ، واصلاح شبكات الرى والجسور ، ومعارضة الغاء قانون المقابلة ، ومنح أراضى الى البدو ، ودفع بدل نقدى لمن يرغب فى الاعفاء من التجنيد • (٢٩) ومن الناحية الاخرى ، بذل أعضاء مجلس شورى

---

(٢٨) انظر على مبارك ، **مرجع سـابق** ، المجلد الثانى ، الجزء الثامن ، ص ٢٨ ، صص ٧٦ ـ ٧٧ ، المجلد الثانى ، الجزء التاسع ، ص ٦٦ ، المجلد الثالث ، الجزء الرابع عشر ، ص ٣ •

(٢٩) على بركات ، **مرجع سابق** ، صص ٣٨٠ ـ ٣٨١ ، حامد على دسوقى، مرجع سابق ، صص ٢٢٠ ـ ٢٢٦ •

النواب كل جهدهم لمعارضة انضمام أعضاء من الأجانب الى النظارة ، وهو أمر أدى الى قيام صدام بين نظارة نوبار وبين المجلس انتهى بحل الأخير بناء على مرسوم خديوى فى ٢٧ مارس ١٨٧٩ · ولقد تجدد هذا الصراع بعد عودة المجلس عام ١٨٨١ وكان هذه المرة حول اقرار الميزانية (٣٠) · وهذا أمر طبيعى فى ضوء الصراع بين الأجانب والمصريين فى هذه الفترة ، وان كانت هذه البيانات تكشف عن تفوق واضح للصفوة الأجنبية ·

اذا تركنا هذه العلاقات الرأسية حيث القانون والقرار والتعامل الرسمى بدرجات من التأثير متباينة واتجهنا نحو التفاعلات الافقية على المستوى المحلى ، لوجدنا أن التحولات الرأسمالية التى شهدتها هذه الفترة قد انعكست على شكل العلاقات بين جماعات الصفوة داخل القرية من ناحية، وبين هذه الفئات والصفوة القاطنة فى المدينة من الأعيان وكبار الملاك من ناحية أخرى ، وان كانت هذه العلاقات تكشف أيضا عن استمرارية بعض العلاقات التى سادت فى مطلع تاريخ مصر الحديث ·

فبالرغم من بداية تقلص نفوذ العمد والمشايخ أمام النفوذ المتزايد لصفوة الأعيان ، الا أن الظروف قد هيأت للعمد والمشايخ قدرا من حرية الحركة على مستوى القرى ، حيث أصبحت هذه الصفوة أكثر جرأة على استخدام نفوذها فى تحقيق مصالح اقتصادية وغير اقتصادية · ولقد ظهر هنا ضرب من التعاون أو التواطؤ بين العمد والمشايخ وبين أطراف متعددة أهمها على الاطلاق الصفوة التابعة لهم من موظفى الريف · وتكشف البيانات التاريخية عن تواطؤ العمد والمشايخ مع موظفى الحكومة من الصيارفة وغيرهم فى الاستيلاء على أراضى الميرى ، وان كانت الأراضى التى استولى عليها العمد والمشايخ أقل بكثير من تلك التى استولى عليها كبار الملاك وكبار الموظفين على ما سنرى فيما بعد · ومن أمثلة هذا التواطؤ ما حدث من عمدة منصورة

---

(٣٠) على الدين هلال ، **مرجع سباق** ، ص ص ٣٠ ـ ٣١ ·

شبين من اتفاق مع ناظر القسم وحاكم الخط ومشايخ الناحية على بيع أرض الى أحد الأجانب تبين أنها أرض ميرى وأن العمدة يزرعها لمدة أربع سنوات دون ربط أموال عليها (٣١) • وفى قضية أخرى تواطأ كاتب تحريرات المديرية وبعض الموظفين مع مشايخ ناحية بهبيج ـ أسيوط ـ على ترك ثمانية عشر فدانا من ضمن الاطيان المرقومة لمشايخ الناحية وأخذ بدلها من أطيان الميرى الخارجة عن المزاد ومن أطيـان الاهالى وتأجير الاطيان للاهالى بايجار غير ديوانى والزام الاهالى برى بعض الأرض وتخريس البعض الآخر وما الى ذلك (٣٢) • ولم يقتصر هذا التواطؤ على الأرض وانما امتد الى مجالات أخرى نذكر منها التجنيد على سبيل المثال حيث كان يتم الاتفاق بين بعض المشايخ وبين كتاب المديرية على ادراج أسماء غير أسماء أولادهم « محفظة الانفار » المرسلة للجهادية (٣٣) •

هذا وتشير الكثير من البيانات الى تكتم العمد والمشايخ على المجرمين، واخفاء الجرائم وعدم التبليغ عنها ، خاصة الجرائم التى تتصل بالمشايخ أو الموظفين (٣٤) • وكان التكتم يتم فى أحيان كثيرة بالاشتراك مع بعض الموظفين ، كان يدفن القتيل دون تبليغ على أن يخفى حكيم القسم أن المذكور

---

(٣١) **محافظ أبحاث** ، محفظة رقم ١٣٧ ، صورة الامر الكريم رقم ١١ الصادر فى ١٤ ذى القعدة ١٢٨١ (١٨٦٥) •

(٣٢) المحفظة السابقة ، صورة الامر الكريم رقم ٨ الصادر فى ١٩ ذى الحجة ١٢٨١ (١٨٦٥) •

(٣٣) انظر صورة الأمر الكريم رقم ٢ بتاريخ ٢٩ ربيع الثانى ١٢٨٢ (١٨٦٦)• محفوظ بالمحفظة السابقة •

(٣٤) فى قرية تلوانه تكتم العمدة والمشايخ على جريمة قتل أحد مشايخ الناحية لزوج سيدة كان الشيخ يريد أن يتزوجها فرفضته • انظر صورة الامر الكريم رقم ٥ بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٨٣ (١٨٦٧) • محافظ أبحاث ، محفظة ١٣٧ •

مات قتيلا (٣٥) • وكان العمد والمشايخ يتواطئون مع الفلاحين من أقاربهم أو من ذوى الجاه على اخفاء الجرائم الخاصة بهم والتى تعرضهم للعقاب من جانب السلطات (٣٦) •

ولكن ذلك لا يعنى بحال من الأحوال أنه لم تكن توجد أى مظاهر للصراع داخل الصفوة المكونة من العمد والمشايخ • فقد بدأ يظهر فى هذه الفترة شكل من أشكال الصراع بينها يرتبط بمنصب العمدة أو الشيخ • حقيقة ان منصب العمد أو الشيخ كان يتوارث فى نفس العائلة وكما يخبرنا بذلك على مبارك • ولكن هناك بعض القضايا التى تكشف عن صراع فى بعض القرى حول منصب العمدية أو مشيخة القرية • من ذلك مثلا القضية التى حرض فيها عمدة دمنهور بعض الاشخاص على قتل أربعة من منافسيه من عمد وأهالى تلك الجهة (٣٧) • وتكشف بعض القضايا أيضا عن انخراط العمد والمشايخ أنفسهم فى مشكلات الريف وصراعاته ، وكان العمدة أو الشيخ أو أحد أقاربه يذهب ضحية هذه الصراعات (٣٨) •

وعلى مستوى آخر ، نجد أن ظروف هذه الفترة قد خلقت بعض مظاهر الصراع ـ الظاهر أو الكامن ـ بين صفوة العمد والمشايخ وصفوة الأعيان من ناحية ، وبين صفوة الأعيان وصفوة الأجانب من ناحية أخرى • وقد

---

(٣٥) انظر صورة الامر الكريم رقم ٣ بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٨٣ (١٨٦٧) • المحفظة السابقة •

(٣٦) كما حدث فى قرية شبرا قتاله (منوفية) من عدم ابلاغ عن قتل أحد المشايخ لاحد العاملين فى حقله • انظر المحفظة السابقة • صورة الأمر الكريم رقم ٥ بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٨١ (١٨٦٥) •

(٣٧) انظر المحفظة السابقة ، صورة الامر الكريم رقم ٥ بتاريخ ٢٢ جمادى الاولى ١٢٨٢ (١٨٦٥) •

(٣٨) فى احدى القضايا قتلت زوجة العمدة ، وفى أخرى قتل ابن عم العمدة ، وفى ثالثة اتهم أحد المشايخ بالتعدى على أحد الخفراء وأقاربه • انظر بعض هذه القضايا فى المحفظة السابقة (رقم ١٣٧) •

أشرت فيما سبق الى الصراع بين صفوة الأعيان وصفوة الأجانب ، وهو أمر سوف يتضح بشكل أكبر فى الفصل القادم عند الحديث عن ثورة عرابى. ويهمنا هنا أن نشير الى نوعية الصراع الذى دار بين صفوة الأعيان وصفوة العمد والمشايخ فى الريف ، كانت الأرض هى المصدر الرئيسى للصراع ، وهذا شىء طبيعى طالما أن كلا منهما ترغب فى مزيد منها . ومن الطبيعى أن يتفوق صاحب النفوذ الاقوى فى مثل هذا النوع من الصراع . فقد كان عمد ومشايخ القرى يتضررون من اسلوب الباشوات فى السيطرة على الأرض واستبدال ابعادياتهم بأراضى المعمور . وقد أورد على بركات بعض الشكاوى لعمد ومشايخ يشكون فيها من استيلاء الباشوات على الأرض واستبدال ابعادياتهم بأراضى المعمور (٣٩) . كما تضرر الاهالى أنفسهم من هذه العملية ، والتى صاحبها عملية أخرى هى استبدال الأراضى العشورية بأراضى خراجية من أراضى الفلاحين تم تحويلها الى أراضى عشورية بعد ذلك (٤٠) . ومن المتوقع أن يثير ذلك العمد والمشايخ ، لا خوفا على أراضى الفلاحين وانما لاحساسهم بأن العملية تضيق عليهم الخناق . غير أن هذا الصراع لم يكن سافرا بحال من الأحوال ، طالما أن العمد والمشايخ ماهم فى النهاية الا صفوة تابعة لكبار الملاك ، وهى تبعية اتضحت بجلاء فى الفترة اللاحقة .

ثالثا : سيطرة الراسمالية وتحكم صفوة كبار الملاك

كشف الفصل السابق عن أن الفترة التى امتدت من الاحتلال البريطانى وحتى منتصف القرن العشرين كانت بمثابة فترة امتداد راسمالى سيطرت فيها صفوة برجوازية من المصريين ، وهى الصفوة المصرية الناشئة التى كانت تتخذ موقف الدعوة الى التغيير والى الاطاحة بالصفوة الأجنبية قبل

---

(٣٩) على بركات ، **مرجع سابق** ، ص ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥ .
(٤٠) المرجع السابق ، ص ص ٢٩٨ ٢٩٩ .

عام ١٨٨٢ • ولقد اكتسبت ظروف هذه الفترة ـ وأهمها افساح الطريق نحو تكوين قوة اقتصادية لكبار الملاك ـ صفوة كبار الملاك قوة سياسية فائقة• وبهذا فاذا كنا قد تحدثنا في الفقرة السابقة عن بداية تغير شكل العلاقة الرأسية الهابطة من السلطة المركزية والتي كانت تتسم بقدر غير قليل من القهر ، فان ظروف هذه الفترة قد غيرت شكل العلاقة الرأسية كلية بحيث أصبح كبار الملاك هم الذين يملون السياسة القومية ويؤثرون تأثيرا بالغا في صياغة القرارات القومية بالتضامن مع الأجنحة المختلفة للصفوة من البرجوازية • وظهر هنا ضرب من توحد المصالح بين صفوة كبار الملاك وبين الصفوة الحاكمة من الأسرة المالكة والانجليز ، وهو أمر طبيعي في ظروف تبعية الاقتصاد المصري تبعية كاملة للنسق الرأسمالي العالمي • واذا كان الفصل السابق قد كشف عن مظاهر القوة الاقتصادية لهذه الصفوة وللطبقة التي تنتمي اليها بعامة ، فان اتجاه التحليل ينحو نحو الكشف عن مظاهر قوتها السياسية ، تلك القوة التي مكنتها من تغيير شكل العلاقة الرأسية كلية ، كما يتجه نحو الكشف عن مدى تأثير هذه القوة السياسية في تشكيل التفاعلات الاجتماعية في الريف •

ربما يكون من أهم مظاهر قوة الصفوة البرجوازية الزراعية في فترة السيطرة الرأسمالية هو نجاحها في التغلغل ـ بل والسيطرة في الكثير من الأحيان ـ في التنظيمات السياسية وفي الهيئات التشريعية والتنفيذية • ولقد بلغ هذا التغلغل حدا أصبحت فيه هذه الصفوة ـ والاجنحة الاخرى للصفوة البرجوازية ـ قادرة على أن تخلق ضربا من الاتفاق الذي يخدم مصالحها وذلك من خلال السيطرة على أجهزة التشريع في المجتمع • وسنعرض فيما يلي لمدى هذا التغلغل البرجوازي في الاجهزة السياسية للدولة :

(أ) **الأحزاب** : مما لا شك فيه أن نشأة الحياة الحزبية في مصر قد ارتبطت بنمو الوعي الوطني على أيدي الانتلجنسيا ، فضلا عن نمو حركتي

الاصلاح الدينى التى بداها جمال الدين الافغانى ومن بعده محمد عبده ورشيد رضا ، ونمو الحركة الليبرالية كأحد آثار الاتصال بالثقافة الأوربية (٤١) ٠ ولكن لم يكن لأى حزب أن ينشأ لو لم يلاق تأييدا من البرجوازية الكبيرة ، خاصة كبار ملاك الأرض ٠ ويبدو أن تشجيع كبار الملاك والقصر والانجليز للأحزاب كان يستهدف استخدام العمل الحزبى وسيلة لاستمرار التكوين الاجتماعى القائم الذى يتعرض لأزمة طاحنة بسبب الديون ، بحيث لا يؤدى النشاط الحزبى الى أحداث تغيير جذرى فى المجتمع ٠ ولقد حدث التقاء بين صفوة كبار الملاك وبين الاحزاب من زاويتين :

الأولى : أن المثقفين وحاملى الأيديولوجية من المصريين والذين كانوا يتوقون الى العمل الحزبى كانوا ينحدرون من صلب الطبقة البرجوازية ٠

الثانية : أن هذه الفئة لم تكن لتستطيع وحدها ان تمول العمل الحزبى والصحافة الحزبية ، الأمر الذى دفعهم الى أموال كبار الملاك كمصدر لهذا التمويل ٠

ولسنا هنا فى موقف يسمح لنا بتصنيف الأحزاب الى أحزاب يمين ووسط ويسار (٤٢) ٠ أو الى أحزاب أقلية وأحزاب أغلبية ، أو أحزاب قصر وأحزاب للرفض السياسى (٤٣) ٠وحسبنا أن نقدم الدليل على سيطرة كبار الملاك على هذه الاحزاب ، والى سعيهم نحو الانضمام للأحزاب التى تؤيد سياسة القصر أو الاحتلال وهو ما يؤكد وحدة المصالح بينهم ٠ غير أن كبار

---

(٤١) يونان لبيب رزق ، **الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى** ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص١ـ١٧٠

(٤٢) تصنيف يونان لبيب رزق ، **مرجع سابق** ، ص ص ٢٦ ـ ٧٠ ٠

(٤٣) تصنيف على الدين هلال ، **مرجع سابق** ، ص ص ١٣٥ ـ ٢٤٩ ٠

الملاك كانوا موجودين فى معظم الاحزاب حتى تلك التى توصف بانها وطنية كالحزب الوطنى وحزب الوفد•فقد ضم الحزب الوطنى فى لجنته الادارية عددا من كبار الملاك كما انضم الى عضويته عدد منهم (٤٤) • كما أن قيادة حزب الوفد كانت كلها تنتمى الى شريحة كبار الملاك ولم يكن منها من يمثل الفلاحين والعمال (٤٥) • ومع ذلك فان كبار الملاك كانوا يميلون الى التجمع فى أحزاب معينة بايعاز من الصفوة الحاكمة من الأسرة المالكة أو الانجليز • وكان أهم هذه الأحزاب حزب الأمة الذى نشأ فى فترة مبكرة من القرن العشرين (١٩٠٧) وحزب الاتحاد الذى تكون عام ١٩٢٥ • وسوف نعرض فيما يلى لدور كبار الملاك فى هذين الحزبين •

ففيما يتعلق بحزب الأمة فان معظم الآراء تجمع على انه تشكل بايعاز من كرومر وبتشجيع من الدوائر البريطانية (٤٦) • ولقد بدأ الحزب فى التشكل عام ١٩٠٦ عندما صدرت « الجريدة » حيث تحولت الشركة التى تصدرها الى حزب عام ١٩٠٧ برئاسة محمود باشا سليمان وسكرتارية احمد لطفى السيد • وكانت الجمعية العمومية لشركة الجريدة تتكون من ١١٣ عضوا جميعهم من الاثرياء وذوى المراكز العليا فى البلاد « • وكان هذا العدد يضم عددا من كبار الملاك يمثلون جميع المديريات (اثنان لكل مديرية)

---

(٤٤) انظر على بركات ، ص ٤٥٧ •

(٤٥) انظر على الدين هلال ، **مرجع سابق** ، ص ١٤٥ •

(٤٦) انظر :

A. Lutfi Al-Saryyad, **Egypt and Cromer**, London, 1968, W. Kazziha, «The Jaridah-Ummah Group and Egyptizn Politics», **M.E.S.**, Vol. 13, No. 3. 1977, pp 373-5.

وانظر أيضا على بركات (الفصل الخامس) ، وعلى الدين هلال (المبحث الرابع من الفصل التمهيدى) ويونان لبيب رزق (الفصل الاول) •

وبعد تشكيل الحزب انضم اليه ٦٤٥ عضوا من كبار الأعيان (٤٧) • ولقد وصفت الجريدة حزب الأمة بانه حزب الأعيان ، وكان مفكرو الحزب يعتقدون أن الأمة لا تتكون من أفراد وانما من عائلات وان تضامن الأمة لا يتحقق الا من خلال تضامن العائلات ذات الثراء العريض (٤٨) • وهكذا وجد حزب الأمة التبرير الفكرى للدفاع عن مصالح كبار ملاك الأرض ، وجهاء المصريين كما وصفهم حسن عبد الرازق وكيل الحزب ، أو أصحاب المصلحة الحقيقية فى البلد كما وصفهم لطفى السيد (٤٩) • ولقد دافع الحزب عن مصالح الانجليز فاعتبر الاستقلال أمرا واقعا يجب التسليم به وتغييره بشكل تدريجى بعد أن تتحقق مقدماته وأهمها مزيد من المشاركة السياسية (٥٠) • غير أن هذه المشاركة السياسية يجب أن تقتصر على الأعيان • فقد وقفت الجريدة ضد تعديل قانون عضوية المجالس المحلية والتشريعية والذى كان يشترط فى العضو ألا تقل الضرائب التى يدفعها عن ٥٠ جنيها • كما طالبت باعطاء مزيد من السلطة للعمد بحيث يتم اختيارهم بالانتخاب ، وحثت الحكومة على زيادة عدد أعضاء المجالس المحلية • وهى كلها اجراءات تعطى مزيدا من القوة للأعيان ، حيث تمكنهم من احكام قبضتهم على ادارة شئون البلاد ، وحيث يستطيعون احتكار القوة فلا تتسرب من أيديهم الى غيرهم من الطبقات •

واذا كان أصحاب الجريدة قد تحالفوا مع الاستعمار تحالفا صريحا ، فان أصحاب حزب الاتحاد قد تحالفوا مع القصر الى درجة انه كان يسمى

---

(٤٧) على بركات ، **مرجع سابق** ، ص ٤٥٥ •

(٤٨) انظر وليد كسيحه ، **المقال السابق** الاشارة اليه ، ص ٣٨٢ •

(٤٩) انظر المرجع السابق ، ص ٣٧٨ ، وعلى بركات ص ٤٥٥ •

(٥٠) انظر على الدين هلال ، **مرجع سابق** ، ص ص ٧٣ ـ ٧٤ •

حزب القصر (٥١) • ولقد تأسس الحزب عام ١٩٢٥ وضم بين أعضائه فئات البرجوازية خاصة كبار الملاك ، والعمد والمشايخ ممن كانت لهم مصالح حقيقية فى التعاون مع القصر والقضاء على نفوذ الوفد • فاللجنة التحضيرية لتأسيس الحزب قد ضمت أحد عشر عضوا من كبار الملاك بنسبة ٢٧ر٣٧ ٪ من عدد أعضاء اللجنة البالغ ٢٩ عضوا كما ضم أول مجلس ادارة للحزب خمسة عشر عضوا من كبار الملاك بنسبة ٨ر٥٣ ٪ من مجموع مجلس الادارة البالغ ثمانية وعشرين عضوا (٥٢) • ولقد حصلت على وثيقة بها أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاتحاد ووظائفهم ، ولقد تم تفريغها فى الجدول التالى الذى يكشف عن مدى ثقل كبار الملاك فى هذا الحزب (٥٣) •

جدول رقم (١)

أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاتحاد المنعقد بكازينو سان ستيفانو اول يوليو ١٩٢٥ مصنفة حسب المهنة

المهنة	العدد	النسبة	المهنة	العدد	النسبة
علماء ازهر	١	٣ر	تاجر	٦٠	١٦ر٧
عمد	١٠٦	٣٠ر٢	موظف	١٧	٤ر٨
من أعيان القرى	٨٦	٢٥	مقاول/صاحب ورشة	٤	١ر٢
من ذوى الاملاك	٥٢	١٤ر٦	نائب عن قبيلة	١	٣ر
شيخ بلد	١٦	٤ر٥	مأذون شرعى	٢	٦ر
نائب عمدة	٢	٦ر	عامل	١	٣ر
محام	١	٣ر	مزارع	٢	٦ر
			المجموع الكلى	٣٥١	١٠٠

(٥١) انظر : عبد العظيم رمضان ، **تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ ـ ١٩٣٦** ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ٥٧٤ •

(٥٢) عاصم الدسوقى ، **مرجع سابق** ، ص ٢٢٧ •

(٥٣) وثائق عابدين ، أحزاب سياسية ، محفظة رقم ٢ ، دار الوثائق القومية ، القلعة ، القاهرة •

ويكشف الجدول السابق عن حقيقتين هامتين : **الاولى** ان عدد الاعيان أو كبار الملاك والعمد أو نوابهم ومشايخ البلاد قد بلغ ٢٦٢ عضوا بنسبة ٧٤ر٩٪ من مجموع أعضاء اللجنة ، وهى نسبة تبلغ ٩١ر٥ ٪ اذا أضفنا لها التجار • ويكشف هذا بجلاء عن دور كبار الملاك وأتباعهم فى تأسيس هذا الحزب • **الثانية** : أن عدد الموظفين والعمال يكاد لا يذكر (١ر٥٪) الأمر الذى يدل على احتكار العمل السياسى من جانب الطبقة البرجوازية •

وعندما تأسس حزب الاتحاد انكشف أمر الكثيرين من كبار الملاك الذين لم يجدوا فى الوفد غايتهم المنشودة فكانوا يتركونه وينضمون الى حزب الاتحاد • وارتبط ظهور الحزب بحركة الاستقالات من الهيئة الوفدية بل ان الذى سعى الى تأسيس الحزب ـ بايعاز من الملك ـ كان عضوا بالوفد (٥٤) • وكان الانضمام لحزب الاتحاد يصاحب بالاعراب عن الولاء للعرش • فقد جاء فى تلغراف موجه من أربعة أفراد الى رئيس الديوان الملكى بتاريخ ١٢ يولية ١٩٣٥ :

« لاخلاصنا المتناهى للجالس على عرش مصر •• نعلن استقالتنا من الهيئة الوفدية ومن لجنته المركزية وأعماله ونعلن انضمامنا الى حزب الاتحاد » (٥٥) •

ومن الطبيعى أن تجىء سياسة هذا الحزب معبرة عن رغبة جماعة مؤسسة من عدم احداث تغييرات جذرية فى المجتمع • فبالرغم من أن برنامج الحزب ينادى بالاستقلال التام ، الا أن الطريق الى ذلك يتحقق من خلال

---

(٥٤) عبد العظيم رمضان ، ١٩٦٨ ، **مرجع سابق** ، ص ٥٧٤ •
(٥٥) وثائق عابدين ، محفظة رقم ٢ •

الاصلاح الداخلى (يلاحظ هنا التشابه بين حزب الاتحاد وحزب الأمة) الخاص بالتعليم الابتدائى ٠٠ الخ (٥٦) ٠

(ب) **الأجهزة التنفيذية** : كان من الطبيعى أن تجد الصفوة البرجوازية الزراعية طريقها الى الاجهزة التنفيذية مع تعاظم قوتها الاقتصادية منذ نهاية القرن التاسع عشر ٠ ومن الطبيعى أن يحدث التقاء بين رغبة الانجليز فى احكام الرقابة على البلاد وبين رغبة كبار الملاك فى كسب النفوذ السياسى ٠ فقد كان كرومر « يجد فيهم المؤيدين الطبيعيين لسياسته الزراعية واصلاحاته الادارية » (٥٧) ٠ ولا بد أن يتوج هذا التاييد بحصولهم على مناصب فى المواقع التنفيذية بحيث يوضع التاييد موضع التنفيذ ٠ وقد عين كرومر بالفعل عددا منهم فى المصالح الحكومية والمؤسسات شبه النيابية (المجالس المحلية) ، والمجلس التشريعى والجمعية العمومية ٠٠ الخ) ليعملوا بمثابة وسطاء للاحتلال فى الاماكن التى لا ينصح بتعيين مديرين انجليز فيها لأسباب سياسية أو عملية » (٥٨) ٠

وبالرغم من أن الصفوة القديمة من الاتراك قد ظلت ذات نفوذ قوى فى السيطرة على المناصب التنفيذية العليا (مناصب الوزراء بخاصة) حتى الحرب العالمية الاولى (٥٩) ٠ غير أن سياسة الانجليز بدأت تفسح المجال تدريجيا لكبار الملاك من المصريين بحيث « يستبدل الباشوات القدامى

---

(٥٦) انظر برنامج حزب الاتحاد ، باللغة الفرنسية ، وثائق عابدين ، احزاب سياسية ، محفظة رقم ٣ ٠ وانظر عبد العظيم رمضان ، ١٩٦٨ ، ص ٥٧٥ ٠

(٥٧) Walid Kazziha, op. cit., p. 378.

(٥٨) Ibid., p. 378.

(٥٩) على بركات ، **مرجع سابق** ، ص ص ٤٤٠ ـ ٤٤١ ٠

(الباشوات الاجانب) بحكومة من الفلاحين ، على حد تعبير مستر بلنت (٦٠)، ولقد حدث ذلك بالضبط حيث طغى كبار الملاك ـ وليس الفلاحون ـ على الوزارات وأصبحوا يشكلون نسبة عالية من أعضائها • ففى الفترة ما بين ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ تشكلت فى مصر خمسون وزارة لم تقل نسبة كبار الملاك فيها عن ٥٠ ٪ الا فى عشر وزارات فقط • وبلغت نسبتهم فى احدى هذه الوزارات ١٠٠ ٪ (وزارة محمد سعيد ١٩١٩/٥/٢٠ ـ ١٩١٩/١١/١٥) • وتراوحت النسب فى معظم الوزارات ما بين ٥٠ ٪ و٨٨ر٥ ٪ (٦١) • وبرغم أن عدد كبار الملاك فى الوزارات كان يزداد مع وزارات الاقلية غير الحزبية أو فى وزارات الاحزاب الموالية للاحتلال أو القصر ، الا أن عددهم لم يتناقص كثيرا فى الوزارات الوفدية ، الامر الذى يؤكد مدى انتشارهم فى كل الاحزاب والتجمعات السياسية التى شهدتها هذه الفترة (٦٢) •

ولم يقتصر تغلغل الملاك الزراعيين على المستويات الادارية العليا ، بل حاولوا أيضا السيطرة على المستويات التنفيذية المحلية من خلال سيطرتهم على مجالس المديريات حيث اشترط فى عضويتها ألا تقل الضرائب التى يدفعها العضو عن ٥٠ جنيها (وهو مبلغ يدفع لحوالى ٦٢ فدانا) (٦٣) وقد ادى هذا الشرط الى أن تتكون هذه المجالس فى معظمها من كبار الملاك (٦٤) • وفضلا عن

---

(٦٠) **المرجع السابق** ، ص ٤٤٠•

(٦١) هذه البيانات مأخوذة من جدول بالوزارات ونسبة كبار الملاك بها فى : عاصم الدسوقى ، **مرجع سابق** ، ص ٢١٨•

(٦٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٠•

(٦٣) على بركات ، **مرجع سابق** ، ص ٤٤٣• وانخفضت هذه الضريبة بعد ذلك الى ثلاثين جنيها حسب قانون الاصلاح الزراعى • انظر عاصم الدسوقى ، ص ٢١٧•

(٦٤) نصت المذكرة الايضاحية لقانون انتخاب مجالس المديريات على أن عضو مجلس المديرية « يجب أن يكون من ذوى الشأن والمصلحة فيها ومرتبطا بها ارتباطا وثيقا يجعل منه شخصا صالحا للنظر فيما يهمهم (أهل المديرية)من شئون الرى والصرف •• » المرجع السابق ، ص ٢١٨•

هذا فان القوة الاقتصادية التى حققها الجناح الزراعى من البرجوازية قد هيأت لها الفرصة للسيطرة على مجالس ادارة الشركات • وكان بعضهم يتمتع بعضوية أكثر من شركة فى نفس الوقت : فاحدهم كان عضوا فى مجلس ادارة ٣٣ شركة ، وآخـر فى ٢٧ شركة ، وثالث فى تسع شركات ، ورابع فى خمس شركات وهكذا (٦٥) • كما اتجه كبار الملاك الى انشاء نقابة زراعية تدافع عن مصالحهم الزراعية ، وأن يحاولوا تدعيما لذلك أن يسيطروا على أجهزة وزارة الزراعة كالمجلس الاستشارى الزراعى ، ومجلس التجارة الزراعية، والاتحاد الملكى لجمعيات رعاية الحيوان ، بل انهم سيطروا على منصب وزير الزراعة نفسه (٦٦) •

(ج) **الهيئات النيابية :** أوضحت الفقرة السابقة أن صفوة البرجوازية الصاعدة فى النصف الثانى من القرن الماضى هى التى مارست ضغطا على الخديوى اسماعيل لادخال شكل من اشكال الحياة النيابية تكفل لهم ممارسة قوة على قرارات الحكومة • ولكن مع دخول الاحتلال ، أجهض التطور الذى كان اسماعيل قد بداه بالفعل • ووضعت سلطات الاحتلال تنظيما جديدا يكفل لها ممارسة قدر كبير من التحكم فى الموارد الاقتصادية للبلاد (٦٧) • وطالما أن سلطات الاحتلال تتوقع قدرا من التعاون مع صفوة البرجوازية ، فانه من الطبيعى أن تفسح لهم مجالا ــ ولو شكليا ــ فى هيئات شبه نيابية • لذلك فقد أفسح قانون ١٨٨٣ المجال لتكوين هيئة تشريعية تضم مجلسين : (ا) مجلس شورى القوانين ويتكون من ٣٠ عضوا تقوم الحكومة بتعيين ١٤ منهم

---

(٦٥) عبد العظيم رمضان ، ١٩٧٨ ، **مرجع سابق** ، ص ١١٥ •

(٦٦) عاصم الدسوقى ، **مرجع سابق** ، ص ص ٢٢١ ــ ٢٢٣ •

(٦٧) وضع هذا التنظيم بمقتضى القانون النظامى الصادر فى أول مايو ١٨٨٣ • انظر على الدين هلال ص ٣٦ •

بصفة دائمة لمدى الحياة ويتم انتخاب الاعضاء الباقين عن طريق مجالس المديريات ، (ب) الجمعية العمومية وتضم ٨٣ عضوا هم أعضاء مجلس النظار وأعضاء مجلس شورى القوانين بالاضافة الى ٤٦ عضوا يتم انتخابهم من المحافظات لمدة ست سنوات قابلة للتجديد (٦٨) • ولقد تم ادماج هاتين الهيئتين فى هيئة واحدة عام ١٩١٣ أطلق عليها الجمعية التشريعية (٦٩) • ولقد ظل الأمر كذلك حتى الاستقلال وصدور قانون ١٩٢٣ والذى بمقتضاه أنشىء مجلس النواب ومجلس الشيوخ كجناحين للبرلمان (٧٠) •

وما يهمنا الآن هو ان نلقى الضوء على وزن صفوة كبار الملاك داخل هذه الهيئات التشريعية ومدى تحقق مصالحهم من خلالها • أورد على بركات بعض البيانات التى توضح مدى هيمنة كبار الملاك على المجالس التشريعية التى كونها الاحتلال • فخلال السنوات التى عاشها مجلس شورى القوانين تولى رئاسته سبعة رؤساء كلهم من كبار الملاك ، كما أسفرت انتخابات الجمعية التشريعية عن فوز ٤٩ عضوا من كبار الملاك ، وجاءت غالبية الاعضاء المعينين منهم أيضا • وتؤكد البيانات عن اسماء هؤلاء الاعضاء وملكياتهم والمديريات التى يمثلونها انهم كانوا من أكبر حائزى الأرض ، وانهم كانوا يتوزعون على كافة المديريات حتى تلك الفقيرة من حيث الرقعة الزراعية (٧١) • ومنذ أن أعلن الاستقلال ، وتشكلت لجنة وضع الدستور ، بدأ كبار الملاك

---

(٦٨) انظر المرجع السابق ص ص ٣٧ ــ ٣٨ • وتجدر الاشارة الى أن هاتين الهيئتين كانتا ذات صفة استشارية ، الأمر الذى جعل وجودهما اطارا شكليا أكثر مما هو فاعل •

(٦٩) على بركات ، **مرجع سابق** ، ص ٤٤٨ •

(٧٠) انظر على الدين هلال ، ص ص ١١٠ ــ ١١٢ •

(٧١) على بركات ، **مرجع سابق** ، ص ص ٤٢٦ ــ ٤٥٢ •

السعى لاكتساب مزيد من القوة السياسية • وتحقق لهم ذلك • فقد كانوا أكبر الفئات تمثيلا فى لجنة وضع المبادىء العامة للدستور حيث بلغ عددهم فى هذه اللجنة ١١ عضوا بنسبة ٦١ ٪ من عدد أعضاء اللجنة البالغ ١٨ عضوا (٧٢) • ولقد كان لعضويتهم فى هذه اللجنة تأثير بالغ على تحديد شروط عضوية مجلس النواب ومجلس الشيوخ بحيث احتفظوا لانفسهم بالسيطرة عليها • ولقد كان الاتجاه السائد داخل هذه اللجنة ألا يتحول المجلس الى حزب عمال ، وأن يكون المنتخب « صاحب مصلحة فى البلد » وأن يمنع « من لا يملك شيئا مطلقا » من عضوية مثل هذا المجلس • ومن هنا فقد تم الاتفاق على الا ترشح لعضوية مجلس النواب من تقل الضرائب التى يدفعها عن ٣٠ جنيها والايراد السنوى عن ٥٠٠ جنيه ، وألا يترشح لعضوية مجلس الشيوخ من لا تقل الضرائب التى يدفعها عن ٣٠٠ جنيه وألا يقل ايراده السنوى عن ١٠٠٠ جنيه (٧٣) • ولقد اكتسبت صفوة كبار الملاك ــ من خلال هذه الشروط ــ القوة التى تحلم بها • فقد شكلوا جانبا كبيرا من عضوية الهيئات النيابية • فلم تقل نسبة تمثيلهم فى الهيئات النيابية العشر فى الفترة من ١٩٢٤ ــ ١٩٥٢ عن ٣٧٪ • ووصلت فى احداها (الهيئة النيابية السابعة التى حكم فيها حزب الاحرار الدستوريين الى ٥٣٫٩٪ أما الهيئات الثلاث التى عقدت لمجلس الشيوخ فى الفترة ما بين ١٩٢٤ــ١٩٣٦ فقد حصل فيها كبار الملاك على نسبة لم تقل فى أى من هذه الهيئات عن ٥٠٪ من المقاعد (٧٤) •

اذا كانت البيانات السابقة كافية للبرهنة على تغلغل الصفوة القديمة

---

(٧٢) عاصم الدسوقى ، **مرجع سابق** ، ص ٢١١•

(٧٣) **المرجع السابق** ، ص ص ٢٣٤ ــ ٢٣٦ •

(٧٤) انظر بيانات تفصيلية عن تمثيل كبار الملاك فى الهيئات النيابية ومجلس الشيوخ فى المرجع السابق ص ٢١٢ وما بعدها •

من كبار الملاك فى الأجهزة السياسية التى تشرف عليها السلطة المركزية ، ومدى سيطرتها على هذه الاجهزة ، فان السؤال الذى نرد الالتفات الى الاجابة عنه الآن هو : ما تأثير هذه القوة السياسية التى اكتسبتها صفوة كبار الملاك فى تفاعلها الرأسى مع السلطة المركزية على اوضاع الطبقة التى تنتمى اليها ، وما تأثير التحالف بين هذه الصفوة وبين السلطة المركزية على شكل التفاعل بين كل من الصفوات المختلفة فى الريف ؟

لا شك فى أن نفوذ صفوة كبار الملاك داخل الهيئات التنفيذية والتشريعية والحزبية كان يستهدف أساسا الحفاظ على مصالحها وتحقيق مكاسب جديدة. ويبدو أنها نجحت فى ذلك الى حد بعيد ، حيث أصبحت تتحكم فى مصدر القرارات ، وأعنى الهيئات التشريعية . وقد مكنها هذا من تمرير القرارات التى تخدم مصالحها (كالقرار الخاص بتوسيع نطاق الحجر على المحصولات الزراعية عندما لا يستطيع مستأجرو الأرض ان يدفعوا الضرائب) ، كما مكنها من منع القرار الذى يهدد مصالحها من الظهور . فقد حاولت ألا تعرض مشروع قانون الاصلاح الزراعى ، وعندما عرض هذا المشروع لم يتخذ بشأنه أى قرار برغم المناقشات الكثيرة التى دارت حوله .

ولقد تعدت القوة التى اكتسبتها هذه الصفوة نطاق العمل الرسمى فأصبح لها اليد الطولى فى الاقاليم بحيث أصبح كل مالك كبير هو المهيمن الحقيقى على شئون الاقليم الذى ينتمى اليه مع الاحتفاظ بعلاقاته الوثيقة مع السلطات والعلاقات الحميمة مع الطبقة التى ينتمى اليها (٧٥) . وفى مثل

---

(٧٥) كون كبار الملاك علاقات صداقة مع الحكام الانجليز الى درجة أنهم كانوا يدعونهم الى أقاليمهم أو يقيمون لهم الولائم فى القاهرة . (انظر عاصم الدسوقى ، ص ص ٢٥١ ــ ٢٥٢) ، كما كانت تنشأ صلات نسب بين كبار الملاك وأسرهم ، فضلا عن زواج بعض منهم من الأسر التركية والاوربية ، وهو أمر ترتب عليه خلق حاجز بينهم وبين عامة الشعب .

انظر :

H. Harris, **Egypt Under Egyptians**, London, 1932, p. 242.

هذه الظروف ، فان الفرصة متاحة أمام صفوة كبار الملاك لان تعمل فى اقاليمها بعيدا عن الحكومة او من خلف ظهرها • وقد عانى الفلاحون من جراء هذه الهيمنة • ومن أهم مظاهر هذه المعاناة فقدان أجزاء من الأرض التى ينتفعون بها ، خاصة أراضى الدايرة السنية • وتشير الوثائق فى هذا الصدد الى أن كبار الملاك كانوا يتواطئون مع موظفى الدايرة السنية ـ وهم صفوة قديمة فرعية ـ فى الاستيلاء على مساحات من أراضى الدايرة التى كانت معروضة للتصفية • ففى شكوى مرفوعة من مجموعة من الفلاحين بتاريخ ١ / ٦ / ١٩٠٩ أوضحوا فيها أنهم تأخروا فى سداد الضرائب فعرضت أراضيهم للبيع فى المزاد ، وقد رتبوا الأمر بحيث يرسى المزاد على أقاربهم حيث تم ذلك بالفعل • ويضيف الشاكون « •• ولكن كوميتية الدايرة السنية خرت الذكرة اللازمة مدة أربعين يوما • وفى هذه المدة خطر لهم شخص يسمى على بك عزمى وأبلغنا بأن حسن بك توفيق يرغب مشاركتنا بحق الربع وأن قلينى بك يرغب مشاركتنا أيضا • وقد ساعدتهم الدايرة على أغراضهم الدنيئة » (٧٦) • ويلتمس الشاكون « خلاصهم من أيادى البكوات القاصدين ضررنا وعدم تمشية أغراضهم » • وفى شكوى فى نفس الفترة تحدث الشاكى عن « أن الناس بيشيعوا أن بطرس بك وناخوم بك ويوسف سليمان ووهبة يوسف ومترى أفندى أكلوا الدايرة السنية •• والحقيقة أن ذلك بخلاف والذى جارى السلب والنهب هما (هم) باشمهندسى الفوريقات وبعض المفتشين » (٧٧) • وبالرغم من أن الشاكى يدافع هنا عن جماعة ضد جماعة أخرى الا أن شكوته تدل على حدوث « سلب ونهب » على حد تعبيره • بل انه تحدث فى نفس الشكوى عن حصول أحد الخواجات على مساحة ٩٠٠ فدان بمساعدة شخص يدعى ولسن بك ، وقدم الخواجه نظلما

---

(٧٦) **محفوظات مجلس الوزراء** ، محفظة رقم ١ حـ (الدايرة السنية) ملف شكاوى • دار الوثائق القومية ، القلعة ، القاهرة •

(٧٧) المحفظة السابقة •

لأن الأرض غير صالحة ، الامر الذى دفع الدايرة الى تعيين شخص فرنسى الجنسية بواسطة بويربك ليعاين الأرض • وبعد المعاينة قدم تقريرا بالزام الدايرة السنية بدفع مبلغ ٤٠٠٠ جنيه تعويضا للخواجه • وهنا يكتب الشاكى رأيه وبلغة دارجة دالة « •• وذلك على شان بوير بك ياخذ ٥٠٠ جنيه وموسى بيورى سكرتير المسيو كلى ياخذ ٢٠٠ جنيه وكلا من الاخر موسى يكلم كلى وبوير بك يكلم حانو شاك فانظر للعدل والظلم على الناس المساكين •• ولسه ياما نشوف ظلم لسه فارحم الوطنيين الله يرحمك وقد حررنا هذا الى بارنج » (٧٨) والعبارات هنا تكشف بجلاء عن شكل التحالف بين مستويات من الصفوة : كبار الملاك ، والموظفين ، والحكومة والاجانب• كما تكشف عن تفشى الفساد بين جماعات الصفوة بفئاتها المختلفة ، حيث يدبرون أمرا تكون نتيجته مكسبا لهم جميعا والخاسر الوحيد فى النهاية هو الفلاح (٧٩) •

---

(٧٨) المحفظة السابقة •

(٧٩) قد لا نؤخذ هذه البيانات مأخذا جادا لانها معتمدة على شكاوى • غير ان مراجعتها على محاضر التحقيقات التى كانت تجرى فى الدايرة بصدد بعض المخالفات يكشف عن مدى صدقها • فقد أوصى قومسيون التحقيق بالدايرة السنية عن المخالفات التى حدثت فى الفيوم ضمن ما أوصى بضرورة « ادخال اصلاح على طريقة المزايدات بحيث تجرى الاعمال على نحو قويم والاتسلم الاطيان الى المتزايدين •• الا بعد تصديق المجلس الاعلى للايجارات » • واهم من ذلك فقد أوصى بضرورة الا يرخص لأحد من المستخدمين من أية درجة كاتب فى الدايرة السنية أن يشارك فى صناعة وتجارة الفابريقات أو فى ايجارات الاطيان المتعلقة بالمصلحة » • كما أوصى بضرورة اتباع « المنشور المتعلق بالايجارات المرسل الى التفاتيش •• فهذا المنشور لم تتبع احكامه مع أن كوميتية الزراعة تشكت من ذلك مرارا عديدة » • انظر :

محفوظات مجلس الوزراء ، دايرة سنية ، محفظة رقم ١ حـ •

ولقد انعكست هيمنة صفوة كبار الملاك فى الاقاليم على علاقتها بالصفوة القاطنة فى القرى من العمد والمشايخ والتى تحولت فى هذه الفترة الى موقف تابع • ولقد ارتبطت هذه التبعية بالسياسة على المستوى القومى بحيث نجد أن العمد والمشايخ كانوا ينفذون أوامر كبار الملاك حتى وان كانت تتنافى مع مقتضيات وظائفهم وتتناقض مع قوانين الحكومة • وقد أورد عبد العظيم رمضان حادثين يتضح منهما كيف كان العمد والمشايخ لعبة فى أيدى كبار الملاك المسيطرين على الأحزاب حيث يتخذ الآخرون قرارا معينا ويوعزون للعمد بتنفيذه • الحادثة الأولى : اعلان الاحزاب بطلان قانون الانتخاب المعدل الصادر فى ٨ / ١٢ / ١٩٢٥ والايعاز للعمد بعدم تنفيذه • وقد حدث أن أضرب بعض العمد بالفعل وتم فصلهم من أعمالهم • الحادثة الثانية : عندما اتخذ الوفد والاحرار الدستوريون ـ فى عهد صدقى باشا ـ قرارا بمقاطعة الانتخاب وأوعزوا للعمد بالاستقالة واستقال بعضهم بالفعل • ويفسر عبد العظيم رمضان هذا بأنه نضال ضد الاوتوقراطية من جانب العمد ، وانه يمثل ضربا من ضروب النضال من أجل الاستقلال والديموقراطية (انظر عبد العظيم رمضان ، ١٩٧٨ ، ص ص ١٦٩ ـ ١٧٠)• غير أن دور العمد النضالى مشكوك فيه الى حد بعيد • والأمر يمكن أن يفسر من خلال علاقة التبعية بين العمد وكبار الملاك • فاذا لم ينفذ العمدة أوامر القادة فانه لا يضمن منصبه • وحتى لو استقال مؤقتا فان لهم من القوة ما يمكنهم من اعادته • وموقف التبعية يخلق دائما موقف اختيار • والاختيار هنا ينحصر فى تبعية لشخص من كبار الملاك دون الشخص الآخر ، خاصة وان ظروف التنافس على عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب قد خلقت ضربا من الصراع داخل صفوة كبار الملاك فى كل اقليم ، بالرغم من خصائصهم ومصالحهم المشتركة • وفى هذه الحالة فان هذا الصراع ـ او التنافس ـ سوف ينعكس على العمد • فالعمد الذين يصبحون أكثر استقرارا فى مناصبهم هم أولئك التابعين لكبار الملاك الاقوياء الذين لهم تأثير على السياسة القومية • واذا كان العمدة سيفقد منصبه اذا خالف هذا الشخص القوى ،

فانه من المتوقع ألا يعطى له أمرا حتى وان كان أمرا بالاستقالة (٨٠) ٠ وكانت لجنة الشياخات التى تختار العمد تميل الى اختيار الشخص التابع لاحد كبار الملاك الاقوياء ٠ ففى تقرير مرفوع من محمرد زكى بك مدير الدقهلية فى ٨ أغسطس عام ١٩٢٥ عن اجتماع لجنة الشياخات كتب يقول « ٠٠ وقد سرنا مع اللجنة وعينا فى اكثرها العمد الذين نعتمد عليهم خصوصا ناحية أخطاب التى انتخبت اللجنة بها عمدة من أبناء عم الاتربى باشا ٠٠ أما عمودية كوم النور فقد أظهر المفتش رغبته الكبيرة فى تأجيلها لعدم كفاءة المرشح الذى كنا عازمين على تعيينه ٠٠ بدعوى أنه يوجد فى البلد من عائلات أخرى من هو أكفأ منه » (٨١) ٠ وتكشف المعلومات الواردة هنا بجلاء عن تأثير كبار الملاك فى اختيار العمد ، ومدى ميل ممثلى الحكومة نحو تحبيذ العمدة الذى ينتمى عائلة ذات ثراء عريض ٠

اذا كانت صفوة كبار الملاك قد هيمنت على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والتنظيمات الحزبية ، فقد كان من الطبيعى أن يقف ذلك حجر عثرة أمام تسرب الصفوة الجديدة فى الريف ـ والتى انتمت كما أوضحت فى الفصل السابق الى شرائح من الطبقة الوسطى والدنيا ـ الى هذه السلطات وتلك التنظيمات ٠ حقيقة أن الوفد برصيده الكبير الذى اكتسبه بعد ثورة ١٩١٩ كان بامكانه استيعاب هذه الفئات ، الا ان الوفد كان حزب الطبقة

---

(٨٠) ويخبرنا كبار السن بالريف عن انتقال منصب العمدة من شخص الى آخر وفقا للتغير الذى يطرأ على موقف أحد كبار الملاك الذين يتبعون لهم ٠ كما يخبروننا عن قصص بشأن نقل التليفون من منزل عمدة الى منزل عمدة آخر وما يصاحب ذلك من مظاهر صراع وفرح وابتهاج أو حزن ٠ وكانت عملية تغيير العمدة ونقل التليفون تعقب عملية الانتخاب التى تمنح قوة الى الشخص الفائز الذى يحاول بدوره ان ينصب من مناصريه فى القرى عمدا ٠

(٨١) **وثائق عابدين ، أحزاب سياسية** ، محفظة رقم ٣ (تقارير أمن عام عن الاحزاب المختلفة ، دار الوثائق ، القلعة ٠

البرجوازية على أى حال • وقد أشرت فى مكان سابق الى أن التنظيمات الحزبية لم تكن تتسرب من المنطقة التربوليتانية الى القرى الا بقدر • هذا فضلا عن أن صورة الوفد قد تغيرت فى أعين الوطنيين خاصة فيما بعد عام ١٩٤٢ حيث قبل السلطة تحت اشراف البريطانيين (٨٢) • ومما لا شك فيه أن الوفد لم يفلت من سيطرة « رجال ترتبط مصالحهم بالنخبة (الصفوة) الحاكمة » (٨٣) • ولقد أشرت فى الفصل السابق الى الطبيعة الخاصة للتنظيمات اليسارية والتى منعتها من أن تنتقل بنشاطها الى الريف • كما اشرت الى تأثير كل هذه الظروف على اندفاع جماهير كبيرة من أهل الريف للانضمام لحركة الاخوان المسلمين •

وفى ظل عدم وجود حركة متكافئة للصعود الى اعلى بالنسبة للصفوة القديمة والجديدة ، فمن الطبيعى أن يظهر بينهما قدر من الصراع أساسه المصالح الكامنة فى التكوين الطبقى لكل جماعة • على أن المواجهة بين الصفوة الجديدة والصفوة القديمة لم تتضح على المستوى المحلى قدر اتضاحها على المستوى القومى ، أو فى المجتمع الحضرى بصفة عامة • فالصفوة الجديدة فى الريف ضعيفة بحكم تكوينها ، كما أنه لا يوجد قنوات جيدة للاتصال بينها وبين طليعتها فى المجتمع الحضرى أو فى المنطقة التروبوليتانية • وفضلا عن ذلك فان الدولة كانت تحكم رقابتها الشديدة

---

(٨٢) ريتشارد ميتشل ، **الاخوان المسلمون** ، ترجمة عبد السلام رضوان ، مدبولى ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٩١ •

(٨٣) ويفسر صلاح عيسى ظهور الكثير من التنظيمات الخاصة بالبرجوازية الصغيرة كحزب مصر الفتاة ، والجمعيات السرية ، وحركة الضباط الاحرار والاخوان المسلمين بفشل الوفد فى نهاية العشرينات الأمر الذى دفع شرائح من البرجوازية الصغيرة الى البحث عن كيان مستقل خارجه •
انظر صلاح عيسى ، الاخوات المسلمون : ماساة الماضى ومشكلة المستقبل ، مقدمة الترجمة العربية لكتاب ميتشل السابق الاشارة اليه •

على سلوك هذه الصفوة وتتعاون مع كبار الملاك والعمد والمشايخ فى ذلك • فقد كانت الدولة تتدخل بشكل سافر لاجبار الافراد على الانضمام للاحزاب الموالية للقصر ، وعلى ترك اى تنظيمات أخرى لا ترغب فيها •

وقد اطلعت على مجموعة من تقارير الأمن تكشف بجلاء عن هذه الرقابة المحكمة من جانب الحكومة على النشاط الحزبى خاصة فى الاقاليم • فهناك تقرير عن تسرب الشيوعية الى بنى سويف ، وآخر عن شخص يتحدث مع الناس عن الجو السياسى فى طنطا ، وثالث عن نشاط اثنين من المحامين يلقيان الخطب فى نادى العمل بالفيوم (٨٤) • غير أن أهم وثيقة من هذه الوثائق تكشف بوضوح عن تدخل البوليس السافر فى تحديد الولاءات السياسية فى الريف • فقد تلقى مدير أسوان شكوى من بعض الاهالى ضد عمدتين يتهمهما الشاكى بانهما ينتميان الى أشخاص آخرين غير مرشح الحكومة ، وأنهما يرغمان الاشخاص على انتخاب مرشحى الوفد فكلف المدير مأمور المركز التابعة له القرية التى منها الشكوى بأن يمر على قرى المركز قرية قرية وأن يتأكد من أن الجميع مخلصون للحكومة • وفعل المأمور ذلك فى الفترة من ٢٥ مايو ١٩٢٥ الى ١١ يونية ١٩٢٥ كما جاء بتقريره (٨٥) وذكر المأمور بأنه تبين له أن جميع العمد وأهالى المنطقة مخلصون للحكومة • وأن العمدتين الموجهة ضدهما الشكوى مخلصان للحكومة ، وانهما أقسما على كتاب الله بانهما بريئان مما نسب اليهما ، وانهما سوف يكذبان الخبر على صفحات الجرائد • وذكر المأمور أن بعض العمد من القرى التى مر عليها قد اشتركوا فى حزب الاتحاد • ثم تحدث المأمور عن شخص يدعى محمد نور الدين من قرية توشكى شرق (ويعمل رئيس محكمة) فقال : انه وجده متمسكا بالمبادىء السعدية ، وأنه واجهه بذلك فأنكر فى البداية

---

(٨٤) **وثائق عابدين ، احزاب سياسية** ، محفظة رقم ٣ تقارير أمن عام من الاحزاب المختلفة •

(٨٥) انظر المحفظة السابقة ، أوراق خاصة بحزب الاتحاد •

ثم اعترف بعد ذلك وقال : « اننى لا أغير مبدئى وأنا سعدى النزعة حقيقة ولا حدش شريكى فى نفسى » • ويستشهد المأمور بأقوال عمدة القرية للتدليل على أن هذا الشخص يستخدم وظيفته سلاحا للتأثير على بسطاء العقول ، ونشر الدعوة السعدية وحضهم على عدم انتخاب مرشح الحكومة • ويتخوف المأمور فى تقريره من أن ينجح هذا الشخص فى مهمته خاصة وأن العمدة يخشى بطشه ويقترح المأمور بأن هذا الشخص لا يصلح لوظيفته ويحث السلطات على التخلص منه (٨٦) •

ولقد أوردت ملخصا لهذا التقرير لكى يتضح الى اى حد كانت الصفوة الجديدة فى الريف محاصرة من جانب الحكومة ومن جانب العمد وكبار الملاك بطبيعة الحال • ولقد ساهم ذلك فى اضعاف هذه الصفوة ، الامر الذى أثر على أسلوبها فى مواجهة كبار الملاك • فقد اتسم هذا الاسلوب بالفردية وعدم التنظيم • وقد أورد على بركات بعض الاحداث التى تكشف عن هذا الأسلوب كالهجوم على مزارع كبار الملاك ، والاستيلاء على محاصيلها ، والاعتداء على موظفى العزب والتفاتيش ، أو الامتناع عن دفع الأموال الاميرية أو الامتناع عن العمل ، أو عدم دفع ثمن الاراضى المشتراة من الدايرة السنية (٨٧) • كما تمثل هذا الأسلوب فى ارسال

---

(٨٦) ومن الأمور الطريفة التى كشفت عنها تقارير الامن ما جاء فى تقرير مدير الدقهلية انه بعد أن اجتمع بالعمد والمشايخ ونظار المدارس ومعلمى الكتاتيب بمركز فارسكور ذهب لزيارة مدرسة فارسكور وسأل تلميذا : من مليك البلاد ؟ فقال التلميذ : سعد • وقد سببت اجابة التلميذ احراجا للناظر والمدرسين • واستاء المدير من ذلك وأوصى فى تقريره بان يتم ارسال صور للملك بحيث توضع فى مقار العمد وتوزع على التلاميذ • **وثائق عابدين ، أحزاب سياسية ، تقارير أمن** • محفظة رقم ٣ •

(٨٧) على بركات ، **مرجع سابق** ، ص ص ٤٥٨ ـ ٤٦١ •

شكاوى من مجهولين الى الملك أو رئيس الوزراء (٨٨) • ولم يؤد مثل هذا الأسلوب الى مواجهة بين الصفوة القديمة والصفوة الجديدة على مستوى محلى • غير أن هذه المواجهة قد حدثت على مستوى قومى ، متمثلة فى حركة الضباط الاحرار ـ وهم جزء من طليعة الصفوة الجديدة فى هذه الفترة ـ التى تصدت لسيطرة طبقة كبار الملاك والشرائح الأخرى من البرجوازية • وكان النجاح الجماهيرى الذى لقيته حركة الضباط الاحرار فى عام ١٩٥٢ تعبيرات عن الالتقاء بين الصفوة المخلية الجديدة وجماهيرها والصفوة القومية الجديدة بتوجهها الايديولوجى • ولقد أفضى هذا النجاح الى موقف هيأ الفرصة للصفوة الجديدة لامكانية الصعود الى أعلى على ما سنرى فى الفقرة القادمة •

رابعا تغيرات ١٩٥٢ وبداية صعود الصفوة الجديدة

أدت التغيرات التى أحدثتها ثورة يوليو الى تقلص حجم الطبقة البرجوازية القديمة ، فضلا عن تحجيم دورها ونفوذها السياسيين تدريجيا الى درجة انتهائهما تقريبا • ولقد كشف الفصل السابق عن أن التغيرات التى حدثت بعد عام ١٩٥٢ قد هيأت الظروف لنشأة طبقة برجوازية جديدة (وبالتالى صفوة برجوازية جديدة) كما هيأت من ناحية أخرى الفرصة لتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى (وبالتالى توسيع قاعدة الصفوة الجديدة)•

---

(٨٨) من ذلك على سبيل المثال شكوى من مجهول الى رفعة الباب العالى اسماعيل مثل هذا العام حيث اشتد فيها البؤس سواء فى المدن أو القرى•• مثل هذا العام حيث اشتد فيها البؤس سواء فى المدن أو القرى •• ان محصول هذا العام لا يفى بنصف الايراد بتاتا وعمال المدن يقتلهم الجوع •• الاخلاق الاخلاق الاخلاق •• عليها العفاء فادركوا ما بقى منها بعمل سريع » • انظر وثائق عابدين ، أحزاب سياسية ، محفظة رقم (١) •

واذا كان تاريخ ما قبل ١٩٥٢ قد ضيق الخناق على الصفوة الجديدة، بحيث منعها من الوصول الى موقع مؤثر فيما يتعلق بصنع القرار السياسى، فان تاريخ ما بعد الثورة ـ خاصة فترة الستينات ـ قد هيأ الفرصة لهذه الصفوة لأن تأخذ طريقها على سلم العلاقة الرأسية الصاعدة • غير أن الصفوة البرجوازية الجديدة والتى مثلت امتدادا للصفوة البرجوازية القديمة لم تترك المجال للصفوة الجديدة لتسيطر بشكل كامل على نطاق عملية صنع القرار السياسى ، بل انها نافستها بشدة واستطاعت أن تتفوق عليها فى التغلغل الى المستويات العليا من التنظيم السياسى • لقد كان من المتوقع أن تنزوى هذه الصفوة أمام النظام الجديد ولكنها « غيرت من جلدها » وظهرت فى بعض الأحيان ـ أمام النظام الجديد وكأنها مدافعة عنه ، واستطاعت بذلك أن تتغلغل على تنظيماته وأن يكون لها صوت فيها • ولقد ساعدها على ذلك ان النظام الجديد قد أظهر فى سنواته الاولى ميلا للتحالف مع هذه الصفوة ، بل التحالف مع الطبقة ذاتها (٨٩) • ورفع الشعارات التى تؤكد أنه لن يقدم على احداث تغييرات جذرية تهدد مصالحها •

حاولت حكومة الثورة فى البداية ان تنشىء تنظيما يكفل لها سد الطريق أمام الصفوات التى انتظمت فى أحزاب سياسية قبل الثورة • وكانت « هيئة التحرير » تهدف الى تحقيق هذه الغاية (٩٠) • غير أن هيئة التحرير لم تكن حزبا شعبيا يكفل مشاركة القطاعات العريضة من

---

(٨٩) تميزت الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ بمحاولة اعادة صياغة وتعديل بناء القوة القائم ، وكان من الطبيعى أن يستقطب القادة الجدد بعض الفئات من أصحاب المصلحة فى النظام القديم لكى يضمنوا تأييد معظم فئات الشعب لبرامجهم •

(٩٠) L. Binder, «Political Recruitment and Political Participation in Egypt» in : J. Lapalombara and M. Weiner (eds.) **Political Parties and Political Development,** Princeton UN. Press, 1969. p. 2277.

الجماهير ، وانما ضمت فى قاعدتها القروية الاعضاء الذين يظهرون الولاء للنظام الجديد (٩١) • وكان هؤلاء الاعضاء ينتمون الى النظـام القـديم بشكل أو بآخر • فقد تم تكوين القواعد الأساسية من خـلال جـولات للضباط من أعضاء مجلس الثورة فى الاقاليم • ولقد اعتمدوا فى عمليـة الاختيار على اولئك الذين يشغلون مناصب مرموقة فى القرى والمدن (٩٢)• وفى هذه الحالة فان العمد والمشايخ واعيان القرى هم الذين كونوا اللبنة الأساسية فى هيئة التحرير وانشىء الاتحاد القومى عام ١٩٥٦ وكان من المفترض أن يمثل حزبا يضم كل الشعب على أن يتم انتخاب أعضـائه بالانتخاب المباشر • غير أن مثل هذا الحزب لم يأت بصفوة من الجماهير بل انه تكون هو الآخر من الافراد ذوى المكانة العالية فى القرى • وبرغم أن الاتحاد الاشتراكى الذى بدأ تنظيمه فى عام ١٩٦٢ قد استهدف تعديل صورة التمثيل السياسى بحيث أصبحت اكثر تعبيرا عن تحالف قـوى الشعب العامل ، فان صيغة التحالف قد افسحت المجـال للرأسـماليين (الوطنيين) ومنهم كبار المزارعين • غير أن الاتحاد الاشتراكى قد أفسح المجال لعناصر من الصفوة الجديدة وان كانوا قد لاقوا مقاومة من الصفوة القديمة على ما ستكشف الدراسة الميدانية بالتفصيل • ويبدو أن عناصر الصفوة الجديدة ـ من الطبقة الوسطى والدنيا ـ قد لاقت مصاعب أيضـا فى عملية الصعود فى قنوات الاتحاد الاشتراكى ، وذلك بالرغم من نص القانون على ضرورة أن يكون نصف المنتخبين من العمال والفلاحين • وهكذا فانه بالرغم من أن ظروف الفترة قد فتحت الطريق أمام صـعود الصفوة الجديدة ، الا أن صفوة البرجوازية الجديدة من المستويات العليا من الطبقة الوسطى هم الذين صعدوا بالفعل ونجحوا فى أن يكون لهم

---

(٩١) I. Harik,« The Single Party as a Subordinate Movement, The Case Egypt» **World Politics**, Vol. XXVI. No. 1. Oct. 1973. 85.

(٩٢) انظر مقال بايندر السابق الاشارة اليه •

وجود ـ تحت أسماء أخرى ـ داخل التنظيمات الاشتراكية وداخل مجلس الأمة ٠

ويوضح الجدول التالى تمثيل الفئات المختلفة فى الهيئات البرلمانية فى الاعوام ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ، وكذلك اللجنة التحضيرية لعام ١٩٦١ ، ومؤتمر قوى الشعب العامل فى عام ١٩٦٢ ٠

جدول رقم (٢)

أعضاء الهيئات البرلمانية واللجنة التحضيرية والمؤتمر القومى
(اعـــداد)

المهنة	برلمان ١٩٥٧	برلمان ١٩٦٠	اللجنة التحضيرية ١٩٦١	المؤتمر القومى ١٩٦٢	برلمان ١٩٦٤
١ ـ الجيش	٢٦	٢٤	—	—	١٣
البوليس	٨	٢٤	—	—	٣
الجيش/البوليس	١٤	—	—	—	—
٢ ـ الادارة المحلية	٤١	—	٥٦	—	—
وزراء أو وكلاء وزارات	١٩	—	—	—	—
٣ ـ موظفون مهنيون	٢٨	٤٨	—	—	١٢
محامون	٣٧	٦١	١١	—	٢٤
أطباء	٣	٨	٥	—	٤
مهندسون	١	٨	٩	—	١١
صحفيون	١	٦	٧	—	٣
مدرسون	١٠	٩	٣	—	١٣
محاسبون	٢	٥	—	—	١
نقابيون	٣	٧	٧	—	—
أساتذة جامعات	٥	٤	٣٤	١٠٥	٢
مهن متنوعة	٣٣	—	—	٢٥٥	—

المهنة	برلمان ١٩٥٧	برلمان ١٩٦٠	اللجنة التحضيرية ١٩٦١	المؤتمر القومي ١٩٦٢	برلمان ١٩٦٤
٤ ـ طلاب	—	—	٦	١٠٥	—
موظفون حكوميون	٧	٧	—	١٥٥	١٣
موظفو ادارة (تجارة)	٧	٢١	٦	٧٥	—
موظفو ادارة (صناعة)	٨	١٧	—	٧٥	٤
موظفو تأمين وبنوك	٤	١٣	—	—	٤
موظفو ادارة عامة	—	—	٢٥	—	—
مدرسون أو مفتشون	—	٣	—	—	—
قضاة	١	٢	—	—	١
مزارعون	٤٠	٧١	٢٠	٣٧٥	٥٥
فلاحون	—	—	—	—	٤٧
عمد	٢٤	٣٠	—	—	٢٩
أعضاء مجالس محلية	٤	—	٢٨	—	٧
عامل	١	—	—	٣٧٥	٤٩
منظمون	٣	٢	—	—	٢
تاجر	٤	٤	—	—	٦
مقاول	٢	٨	—	—	٢
قطاع النقل	—	٥	—	—	—
موظف قطاع خاص	٥	٦	—	—	٨
فئات أخرى	—	٧	٣٣	١٠	٤٧
المجموع	٣٤١	٤٠٠	٢٥٠	١٥٠٠	٣٦٠

المصدر :

L. Binder, «Political Recruitment and Political Participation in Egypt», op. cit., p. 235.

وتكشف بيانات هذا الجدول بجلاء عن مدى وجود صفوة المزارعين في الهيئات البرلمانية المختلفة • فعددهم داخل هـذه الهيئات يشـكل أعلى نسبة موجودة بين الفئات على الاطلاق • فقد وصل عددهم في الهيئات البرلمانية لعام ١٩٥٧ الى ٤٠ عضوا بنسبة ٧ر١١٪ من مجموع الاعضاء • واذا أضفنا الى هؤلاء العمد (الذين يبلغ عددهم ٢٤ عضوا بنسبة ٧٪) بلغت نسبة تمثيل صفوة المزارعين ٧ر١٩٪ وهي أعلى نسبة • وبنفس الطريقة فقد بلغ عدد الافراد الذين ينتمون الى الطبقة البرجوازية الزراعية (من المزارعين والعمد) ١٠١ عضو بنسبة ٢ر٢٥ ٪ من مجموع الاعضـاء البالغ ٣٦٠ عضوا • ولم يمثل صفوة المزارعين في اللجنة التحضيرية عام ١٩٦١ الا بنسبة ضئيلة بلغت ٨٪ من مجموع أعضاء اللجنة البالغ ٢٥٠ عضوا • أما المؤتمر القومي لقوى الشعب العامل عام ١٩٦٢ ، فقد بلـغ عدد المزارعين فيه ٣٧٥ عضوا بنسبة ٢٥٪ من مجموع أعضاء المؤتمر البالغ ١٥٠٠ عضو •

والحقيقة أنه من الصعب أن نكشف من الجدول السابق درجة صعود الصفوة الجديدة داخل المؤسسات السياسية • فاذا أخذنا الرقم الخاص بالفلاحين في برلمان ١٩٦٤ (٤٧ عضوا) فانه بالامكان أن يكون مؤشرا على صعود فئات من الفلاحين ، خاصة وأن البيانات الخاصة ببرلمان ١٩٦٤ في الجدول تفرق بين المزارعين والفلاحين • ولكن ذلك قد لا يشير بالفعل الى وجـود حقيقي لجماعـة من الممثلين الحقيقيين الفلاحين في الهيئة التشريعية • فواقع المجتمع الريفي يكشف عن أن كبار المزارعين كانوا يدخلون التنظيمات السياسية تحت اسم الفلاحين • أما بالنسبة لتنظيمات الاتحاد الاشتراكي ، فانه من المحتمل أن تكون الصفوة الجديدة قد حققت بالفعل قدرا من الصعود الى المستويات الاعلى • فمن الممكن أن يكون المزارعون البالغ عددهم في المؤتمر القومي لعام ١٩٦٢ ـ ٣٧٥ عضوا قد ضموا بعض صغار الفلاحين ، خاصة وأن كبار الفلاحين كانوا

يفضلون الاحتفاظ بأماكنهم داخل مجلس الأمة • هذا فضلا عن أن هناك نفس العدد داخل المؤتمر القومى من العمال ، ومن المحتمل أن يكون بهم عدد من الفلاحين • وبرغم عدم دلالة الارقام الخاصة بصعود الصفوة الجديدة الا أن ظروف هذه الفترة قد هيأت ولا شك الفرصة أمام الصفوة الجديدة لتحقيق قدر من القوة • فقد كانت الصفوة القومية التى قادت حركة التغير تشترك مع الصفوة الجديدة فى الريف فى نفس أصولها الطبقية ، وكان لها نفس الاهداف والتطلعات وكانت الصفوة الجديدة فى الريف ترى فى النظام الجديد اتجاها نحو تعظيم منفعتها وتقليص منافع الطبقات الاخرى خاصة منافع الطبقة التى حققت السيطرة قبل تغيرات ١٩٥٢ • ويبدو أن هذا التشابه بين القادة وبين مؤيديهم كان احد العوامل الأساسية فى نجاح حركة الضباط الأحرار (٩٢) • وفى هذه الظروف فانه من الطبيعى أن يكون النظام الجديد هو نظام الصفوة الجديدة وطبقتها الوسطى ، ومن الطبيعى بناء على ذلك أن يصعد أعضاء من هذه الصفوة الجديدة الى مستويات عليا من مستويات صنع القرار السياسى •

ولكن الصفوة الجديدة لم تجد الطريق سهلا فقد تصدت لها الصفوة القديمة سواء فى جناحها الآفل أو فى جناحها القادم • ولقد أشرت الى أن هذه الصفوة القديمة التى ليس لها مصلحة فى النظام الجديد قد رفعت شعار تأييده كنوع من المناورة • وقد مكنها ذلك فى الكثير من الاحيان من أن تنتصر على الصفوة الجديدة • وسوف تكشف الدراسة الميدانية عن مظاهر وأشكال التفاعلات الاجتماعية التى ظهرت خلال هذه الفترة بين جماعات الصفوة فى المجتمع الريفى ، وحسبنا هنا أن نشير فقط الى أن الواقع يكشف عن أن التنافس بين جماعات الصفوة قد حل لصالح

---

(٩٢) L. Bi ner, «Egypt : The Integrative Revolution», op. cit., p. 399

الصفوة القديمة التى نجحت فى أن تدعم موقفها وفى أن تجد لها امتدادات من بين صفوفها • وفى نفس الوقت انقسمت الصفوة الجديدة على نفسها ولم تستطع أن تخلق لنفسها عنصر امتدادها وديمومتها الأمر الذى ادى بها الى طريق مسدود ، وان كانت الظروف التاريخية اللاحقة قد أفرزت صفوة جديدة من نوع جديد • وسوف يتضح هذا بجلاء فى الدراسة الميدانية •